

-جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : خديري دلال

بعنوان:

دراسة ربحية المؤسسة باستخدام

الأرصدة الوسطية للتسيير

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

- حاسي مسعود- ورقلة للفترة (2009-2013)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /..إلياس بن ساسي... .. (الدرجة العلمية- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ/بن مالك حسان.....(أستاذ محاضر- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة / زغود تبر , (الدرجة العلمية- جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2014

الشكر:

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل، أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ

بن مالك حسان لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بالمساعدة والتوجيهات

والنصائح القيمة و صبره معنا طوال فترة العمل ، أسأل الله أن يجازيه كل خير

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل عمال المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود على تعاونهم معنا

الى من علمني حرف طيل مشواري الدراسي، الى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وع

التجارية بجامعة ورقلة

كما أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة

دلال

دراسة ربحية المؤسسة البترولية باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال

الفترة 2009-2013

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة ربحية المؤسسة و ذلك بالإعتماد على الأرصدة الوسيطة كأداة لعملية التحليل، و كذلك إظهار الدور الذي تلعبه الأرصدة الوسيطة للتسيير في المؤسسات و إعتماد المحللين عليها لمعرفة الوضعية المالية، على هذا الأساس تم إختيار عينة الدراسة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود خلال الفترة 2009-2013 . و من أجل معالجة موضوعنا إستخدمنا المقابلة و تحليل الوثائق، و من ثم إبراز دور الأرصدة الوسيطة للتسيير في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار و إعتمادها كأداة لتحليل الربحية، و قد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة لها وضعية مالية جيدة و هذا بالإعتماد على تحليل الربحية بحساب معدلات نمو و مؤشرات تساعد المحلل في التحليل.

الكلمات المفتاحية: الأرصدة الوسيطة للتسيير، جدول حساب النتائج، الربحية، مؤشرات الربحية.

Study the profitability of the enterprise by using catalytic balances its going to study the case of the National Foundation for jobs in wells During the period from 2009 to 2013.

Research Summary

This research aims to study the profitability of the organization, and that depending on the balances of the catalytic going in the institutions and the adoption of Mahlilin them to know the financial situation , on this basis, the study sample was selected for the National Foundation for jobs in wells Bhace Msaudkhalal period 2009-2013 . In order to address this our theme we used the interview and analysis of documents , and then highlight the role of balances catalytic to go in the National Foundation for jobs in the wells and approved as a tool for the analysis of profitability , and may study concluded that the institution has the status of a good financial and this depending on the profitability analysis calculates growth rates and indicators help the analyst in the analysis.

Camshafts key : catalytic balances to go , table calculations results , profitability , profitability indicators .

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	شكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
IX	قائمة الرموز والمختصرات
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
13	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
19	خلاصة الفصل
20	الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار 2009-2013
21	تمهيد
22	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
25	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة
50	خلاصة الفصل
51	خاتمة
55	قائمة المراجع
58	الملاحق
64	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	معدلات نمو الأرصدة على مدى عدة دورات	(01-01)
23	تعريف بالمؤسسة وطنية للأشغال في الأبار	(01-02)
26	الأرصدة الوسيطة للتسير (2009-2013)	(02-02)
27	معدلات النمو في النشاط للمؤسسة	(03-02)
28	معدلات الربحية	(04-02)
28	توزيع النتيجة	(05-02)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	نمو رقم الأعمال لـ م و ش ب	(01-02)
31	نمو إنتاج السنة المالية لـ م و ش ب	(02-02)
32	نمو إستهلاك السنة المالية لـ م و ش ب	(03-02)
33	نمو إجمالي فائض الإستغلال لـ م و ش ب	(04-02)
34	نمو القيمة المضافة لـ م و ش ب	(05-02)
35	نمو نتيجة العمليانية لـ م و ش ب	(06-02)
36	نمو النتيجة المالية لـ م و ش ب	(07-02)
37	نمو النتيجة العادية قبل الضريبة لـ م و ش ب	(08-02)
38	نمو النتيجة صافية للأنشطة العادية لـ م و ش ب	(09-02)
39	نمو معدلات نتيجة الغير العادية لـ م و ش ب	(10-02)
40	نمو معدلات صافي نتيجة السنة المالية لـ م و ش ب	(11-02)
41	نمو معدلات الربحية الإجمالية لـ م و ش ب	(12-02)
42	نمو معدلات ربحية الإستغلال لـ م و ش ب	(13-02)
43	نمو معدلات معيار التكامل لـ م و ش ب	(14-02)
44	نمو مؤشر قيمة مضافة / مصاريف المستخدمين لـ م و ش ب	(15-02)
45	معدلات نمو مؤشر القيمة المضافة / مصاريف مالية لـ م و ش ب	(16-02)
46	معدلات نمو مؤشر القيمة المضافة / رسوم لـ م و ش ب	(17-02)
47	معدلات نمو إجمالي فائض الإستغلال / رقم الأعمال لـ م و ش ب	(18-02)

قائمة الرموز والمختصرات:

الرمز	الدلالة
CA	رقم الأعمال Le chiffre d'affaire
EBE	الفائض الإجمالي للإستغلال Excedent brut d'exploitation
Rexp	نتيجة الإستغلال Resultat d'exploitation
Rext	نتيجة الغير العادية Resultat extraordinaire
Ropr	النتيجة العملياتية Resultat operationnel
SIG	الأرصدة الوسيطة للتسير Les solde intermédiaires
Tcca	معدل نمو رقم الأعمال Taux croissance de chiffre d'affaire
Tcebe	معدل نمو فائض الإجمالي للإستغلال L'excedent brut d'exploitation
Tcext	معدل نمو النتيجة غير العادية Taux croissance Resultat extraordinaire
Tcopr	معدل نمو النتيجة العملياتية Taux croissance Resultat operationnel
TC rent	معدل نمو صافي نتيجة السنة المالية Taux croissance Resultat net
Tcva	معدل نمو القيمة المضافة Taux croissance Resultat net
VA	القيمة المضافة La valeur Ajoute
م و ش ب	المؤسسة الوطنية الأشغال في الآبار Entreprise Nationale des Travaux aux Puits

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
59	جدول حساب النتائج لسنة 2009	ملحق (01)
60	جدول حساب النتائج لسنة 2010	ملحق (02)
61	جدول حساب النتائج لسنة 2011	ملحق (03)
62	جدول حساب النتائج لسنة 2012	ملحق (04)
63	جدول حساب النتائج لسنة 2013	ملحق (05)

المقدمة

أ . توطئة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نواة الاقتصاد الوطني ، و مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع من خلال خلق مساهمات ووظائف اقتصادية قادرة على إنشاء منافع إجمالية ، لذلك فهي مصدر لمدا خيل الدولة و الأفراد و من ثم فالمؤسسة هي المكون الأساسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فعلى مستوى المؤسسة يشكل الربح الهدف المرجو من إنشائها كذلك يمكن اعتباره المكسب الرئيسي ، كما يعتبر البحث عن الكيفية التي تشكلت بها نتيجة المؤسسة أمراً ضرورياً و هاماً لدى المسير المالي ذلك من اجل تحديد السلوك الرشيد الذي يجب على المؤسسة إنتاجه .

تعد الأرصدة الوسطية للتسيير من بين أدوات تحليل المؤسسة ، و المعتمد عليها في تحليل الربحية ، حيث تعتبر الربحية من بين الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من طرف أي مؤسسة ، و أمراً ضرورياً لبقائها و استمرارها و غاية يتطلع إليها المستثمرون و مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة ، و في سبيل ذلك تبذل المؤسسة كل طاقتها الممكنة ، بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق النتائج المرجوة التي تجسد هذا الهدف و ضمان النمو و الاستمرارية .

لأجل هذا ، فإن المؤسسة مجبرة على تبني سياسات لبلوغ هذه الهدف بكل كفاءة ، الامر الذي يلزمها معرفة كل العوامل المتحكمة في تحقيقها ، سواء بطريقة مباشرة وذلك عن طريق تحليلها ، مستخدمة في ذلك أدوات حديثة و المتمثلة في الأرصدة الوسطية للتسيير .

ب.الإشكالية :

على ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن طرحها على النحو التالي :

ما مدى فعالية و نجاعة الأرصدة الوسطية للتسيير للمساهمة في دراسة ربحية الشركة الوطنية للأشغال في الآبار

حاسي مسعود ؟

تقودنا هذه الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نقيم معدلات النمو في نشاط المؤسسة ؟
- فيما يكمن التأثير النسبي للأرصدة الوسطية على ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار؟

ج.الفرضيات :

وللإلمام بمحيثيات الموضوع و محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

- يمكن تقييم معدلات النمو في النشاط من خلال حساب التغيير في كل الأرصدة الوسطية للتسيير خلال الفترة؛
- يمكن تأثير الأرصدة الوسطية للتسيير في ربحية المؤسسة من معرفة نقاط السلب و الإيجاب لوضعية المؤسسة ؛

ث. مبررات اختيار الموضوع :

- ✓ الرغبة في ربط متغيرات الارصدة الوسطية للتسيير في المؤسسة بالربحية ؛
- ✓ الرغبة في ربط ميدان المحاسبة بالتسيير المالي ، وذلك من خلال استعمال الأرصدة الوسطية للتسيير كأداة لتحليل الربحية ؛

ث. أهداف و أهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف من بينها :

- ✓ معرفة مدى مساهمة الأرصدة الوسطية للتسيير في تحليل الربحية؛
- ✓ ابراز دور المؤسسة في اعتمادها على الأرصدة الوسطية للتسيير ؛

كما تكمن أهمية البحث في :

- ✓ كون الموضوع يعالج موضوعين ؛
- ✓ الوصول إلى نتائج ملموسة تؤكد تأثير الارصدة الوسطية للتسيير على ربحية الشركة ؛
- ✓ الخروج بتوصيات لصالح الشركة بالتركيز على المجالات التي يمكن من خلالها تحسين من ربحيتها تبعاً لقدراتها و كفاءتها ؛

ح. حدود الدراسة :

تمت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار-بحاسي مسعود- ولاية ورقلة، وتحديداً بمديرية المحاسبة والمالية DFC. أما عن المجال الزمني لبحثنا فهو يتحدد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013 .

خ. المنهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل معالجة موضوع بحثنا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بغية الإلمام بالإحاطة بالجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اتبعنا دراسة الحالة حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي. واستعنا بالمقابلة بغية جمع معلومات و المعطيات الدراسة من أجل معرفة النتائج ومناقشتها لإثبات او نفي الفرضيات.

د. مرجعية الدراسة :

لقد اعتمدنا في موضوعنا على مراجع مختلفة من بينها :

- المصادر الأولية : وتتمثل في المقابلة والتي من خلالها تم جمع القوائم المالية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.

- المصادر الثانوية : وتتمثل في الكتب والمجلات والانترنت المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات

السابقة المتعلقة بالموضوع.

ذ. صعوبات البحث :

خلال إعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها :

— ضيق الوقت ؛

— نقص مراجع اللغة الفرنسية الخاصة بالموضوع (كدراسات سابقة)؛

— صعوبة التأقلم مع المنهجية العلمية الجديدة ؛

ر. هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين كما يلي:

تناول الفصل الاول الادبيات النظرية و التطبيقية المتعلقة بالماهية الأساسية للربحية و الارصدة الوسطية للتسيير ، و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الأول للأدبيات النظرية و التي تتمحور حول الارصدة الوسطية للتسيير في ظل السلوك الربحي للمؤسسة الاقتصادية ، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في دراستنا و إبراز لأهم الجوانب التشابه و الاختلاف.

بينما الفصل الثاني يحتوي على دراسة حالة فمن خلاله تم إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة أثر الارصدة الوسيطية للتسيير على ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار بجاسي مسعود ، كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين خصص المبحث الاول إلى الطريقة و الادوات و بما يخص المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة و تفسيرها و مناقشتها.

الفصل الأول :
الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

تعد الربحية أمراً ضرورياً لبقاء واستمرار المؤسسات و غاية يتطلع إليها المستثمرين و مؤشر يهتم به الدائنون ، عند تعاملهم مع المؤسسة ، و بغرض قياس ربحية المؤسسة تستخدم مجموعة من المؤشرات و التي تعد من أهم النسب لتقييم الأداء في المؤسسات و التي لها علاقة بجدول حسابات النتائج أو بالأحرى الأرصدة الوسطية للتسيير .

- و من خلال عرض التصنيف الجديد لجدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) ثم التطرق إلى الأرصدة الوسطية للتسيير)
LES SOLDES INTERMEDIAIRES DE GESTION ، مع التركيز على الأرصدة الجديدة و المعروفة دولياً

- و بناء على ما سبق ، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حساب النتائج و الأرصدة الوسطية للتسيير و الربحية و كذلك مفاهيم حول الأرصدة الوسطية ، و مؤشر الربحية ، و تحليل النتائج و كيفية التحليل بالاعتماد على الأرصدة لتوصيل إلى ربحية المؤسسة ، فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : الإطار النظري _ الإطار المفاهيمي للدراسة _

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية _ الدراسات السابقة للموضوع _

المبحث الأول : الأدبيات النظرية - الإطار المفاهيمي للدراسة-

موضوع الأرصدة الوسطية كأداة لتحليل من المواضيع التي تشكل حيزا كبيرا في حقل الإدارة و التحليل المالي لما له من عدة جوانب يمكن التطرق إليها و من جهة أخرى الاعتماد على نسب أو مؤشر الربحية لتمكين من تحليل ، لكن في نفس الوقت الأرصدة الوسطية كغيرها من الوسائل المعتمد عليها في تقييم أداء مؤسسة ما .

- و في هذا المبحث سوف نتطرق للأرصدة الوسطية المستخرجة من جدول حساب النتائج في المطلب الأول ، و في المطلب الثاني الربحية و مؤشرات قياسها .

المطلب الأول : الأرصدة الوسطية للتسيير :

نتناول في هذا المبحث الأرصدة الوسطية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ، بحيث يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع : فالفرع الأول يهتم برقم الأعمال وإنتاج السنة المالية، أما القيمة المضافة و إجمالي فائض الاستغلال ففي الفرع الثاني ، أما بالنسبة للفرع الثالث فيتناول كل من النتيجة العادية و غير العادية و كذلك صافي السنة المالية .

الفرع الأول : رقم الأعمال ، الإنتاج و استهلاك السنة المالية

نتطرق هنا إلى تعريف كل من رقم الأعمال الذي يعتبر من الأرصدة التي يعد توضيحها في جدول حساب النتائج .

1 . رقم الأعمال :

- يعتبر رقم الأعمال المصدر الرئيسي للنقدية الضرورية لاستمرار نشاطات المؤسسة، بحيث يكون مستقبل المؤسسة مرهونا بتطورات هذا العنصر.¹

يقدم رقم الأعمال مبالغ الأعمال المنجزة من قبل المؤسسة مع الغير خلال دورة الأنشطة المهنية، يتمثل رقم الأعمال في حساب 70، وهو عبارة عن الإيرادات التي تحققها المؤسسة من أنشطتها الأساسية²

¹ بن عزوز كمال، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، جامعة ورقلة، 2010، ص53، 52.

² منور أوسريير، محمد مجير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "حالة جدول حساب النتائج"، ملتقى دولي، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010، ص9

- إن حساب رقم الأعمال في جدول حسابات النتائج يساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحالات ويخدم أهداف التشخيص المالي و منها:³

✓ قياس معدل نمو النشاط

✓ قياس القدرة التنافسية

✓ قياس فعالية قياس الوظائف التسويقية

2. الإنتاج و استهلاك السنة المالية:

نسعى هنا إلى التعريف بكل من الإنتاج و الاستهلاك أو بمعنى آخر رصيد إنتاج السنة المالية و رصيد استهلاك السنة المالية.

أولاً: إنتاج السنة المالية: (Production de l'exercice)

- تكمن أهمية مفهوم الإنتاج في مقارنة تطور الاستهلاك من المواد المستخدمة و مقارنتها مع مؤسسات من نفس القطاع ، و كذلك مقارنة إنتاج الدورة مع الإنتاج المباع لنفس المؤسسة بغرض تفادي الارتفاع المفرط في مخزون نفس المنتج التام من جهة⁴ ، نجد هذا المؤشر في حساب النتائج للمؤسسات الصناعية و يغيب في القطاعات التجارية و يتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها .

— انطلاقاً من قائمة حساب النتائج ، يتم حساب إنتاج السنة المالية كما يلي:⁵

إنتاج السنة المالية = الإنتاج المباع + الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت

ثانياً : استهلاك السنة المالية: (Consommation de l'exercice)

³ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التيسير المالي "دروس و تطبيقات"، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص170-171.

⁴ مرجع سبق ذكره، بن عزوز كمال، ص53.

⁵ مرجع سبق ذكره، إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، ص173 .

- يتمثل استهلاك السنة المالية في مختلف السلع و الخدمات التي تستهلكها المؤسسة عند قيامها بنشاطها الأساسي ، و انطلاقا من جدول حساب النتائج ، يتم حساب استهلاك السنة المالية كمايلي:⁶

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{المشتريات المستهلكة} + \text{الخدمات الخارجية} + \text{الخدمات الخارجية الأخرى}$$

الفرع الثاني: القيمة المضافة و إجمالي فائض الإستغلال ، النتيجة العملياتية و المالية

— بالنسبة للفرع الثاني فتتطرق إلى كل من القيمة المضافة و إجمالي فائض الإستغلال ، النتيجة العملياتية و المالية .

1. القيمة المضافة للاستغلال: (valeur ajoutée d'exploitation)

تعرف القيمة المضافة على أنها "نتاج إجمالي يسمح بخلق قيمة أو زيادة في قيمة المؤسسة لطلب السلع و الخدمات خلال الدورة المالية الحالية"⁷ أي أن القيمة المضافة تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من نشاطها الأساسي ؛ و تحسب القيمة المضافة للاستغلال كمايلي :

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

2. إجمالي فائض الاستغلال (Excedent brut d'exploitation)

يتميز هذا الرصيد بأهمية بالغة في دراسة الأداء الاقتصادي للمؤسسة ، و هو يعبر عن الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب و الأعباء المسددة أو التي ستدفع في الأجل القريب ، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة⁸ و يتم حساب إجمالي فائض الاستغلال (EBE) انطلاقا من القيمة المضافة ، وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - \text{مصاريف المستخدمين} - \text{الضرائب و رسوم و المدفوعات المماثلة}$$

⁶ مرجع سبق ذكره،

⁷ Pierre conso, François Henrici, Gestion Financière de l'Entreprise, 7^e Edition, Dunod, Paris, p17 .

⁸ مرجع سبق ذكره، إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ص177.

و من بين إستخدامات إجمالي فائض الاستغلال في التحليل نجد أنه :⁹

- ✓ يقيس هذا المؤشر الكفاءة الصناعية و الإنتاجية للمؤسسة ؛
- ✓ يقيس قدرة دورة الاستغلال على توليد الفوائض؛
- ✓ يعتبر مؤشرا استراتيجيا، هاما، و يعتمد عليه بشكل أساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه، أو الانسحاب منه؛

3- النتيجة العمالية (resultat operationnel)

تعتبر النتيجة العمالية مؤشرا جيدا للدلالة على نتيجة دورة الاستغلال للمؤسسة، و من خلال العلاقة السابقة يتضح أن النتيجة العمالية تطرأ عليها تغيرات بالزيادة أو بالنقصان تبعا للتغيرات التي تطرأ على العناصر المكونة لها ، انطلاقا من جدول حسابات النتائج تحسب النتيجة العمالية كمايلي :

النتيجة العمالية = إجمالي فائض الاستغلال + الإيرادات العمالية الأخرى - الأعباء العمالية الأخرى -
مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة + استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات

- النتيجة المالية : (resultat financier)

تتمثل النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات الاستدانة و المتمثلة في مصاريف المالية المرتبطة بعمليات الإقتراض، و الإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات المالية و كل الآثار المالية الناتجة عنها و الموضحة على النحو التالي :¹⁰

الأعباء المالية، الإيرادات المالية

⁹ نفس المرجع و الصفحة سابقا .

¹⁰ مرجع سبق ذكره، إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ص178-179.

-تساعد النتيجة المالية على مراقبة أداء المؤسسة من النواحي المالية ، و تحسب النتيجة المالية وفق العلاقة التالية انطلاقا من جدول حساب النتائج كمايلي :

$$\text{النتيجة المالية} = \text{الإيرادات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

الفرع الثالث : النتيجة العادية و غير العادية و صافي نتيجة السنة المالية :

بعد ما تم التطرق إلى الفرع الأول و الفرع الثاني فسنستطرق إلى الفرع الثالث الذي يضم كل من النتيجة العادية و غير العادية و صافي النتيجة السنة المالية.

1-النتيجة العادية و غير العادية

أولا : النتيجة العادية قبل الضريبة

و هي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، حيث تعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها لا تخضع مباشرة للضريبة¹¹ و تحسب حسب العلاقة التالية :

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

و من خلال العلاقة يتضح أن النتيجة العادية قبل الضريبة يمكن التعبير عنها بالنتيجة الصافية للأنشطة العادية ، النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة-الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (ح/695 و698)- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية (ح 692 و693)

ثانيا : النتيجة غير العادية :

- و هي عبارة عن النتيجة الإيرادات و الأعباء ذات الصلة بالأحداث أو المعاملات التي ليس لها علاقة بالنشاط العادي للمؤسسة، أي هي عبارة عن نتيجة الإيرادات و الأعباء التي تقع في ظروف استثنائية، و تحسب النتيجة الغير العادية من خلال العلاقة التالية:¹²

¹¹منور أوسري، محمد بجير، مرجع سبق ذكره، ص13 بتصرف.

¹² Cabinet AllianceExperts/CPE Sonatrach., «Système comptabl « Financier compte de résultat »»,p13

النتيجة الغير العادية = عناصر غير عادية (الإيرادات) - عناصر غير العادية (الأعباء)

ثالثا: صافي نتيجة السنة المالية :

وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة الغير العادية، و النتيجة الصافية للمؤسسة تخضع هي الأخرى للزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات التي تقع على كل من النتيجة الصافية للأنشطة العادية و النتيجة الغير العادية¹³ و هذا من خلال العلاقة التالية:

صافي نتيجة للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + أو - النتيجة غير العادية

المطلب الثاني : الربحية و مؤشرات قياسها

تعد الربحية من الأهداف الأساسية التي تصبو أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها و في سبيل ذلك تبذل كل طاقاتها الممكنة و تجتهد كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة، و ذلك بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد هذه الغاية و بالتالي ضمان الاستمرارية، و بغية قياس هذه الربحية استخدمت عدة مؤشرات نحاول من خلال هذا المبحث التعرض لها و ذلك بعد إعطاء بعض المفاهيم حول الربحية.

الفرع الأول : مفهوم الربحية (la profitabilit)

1- تعريف الربحية : هناك عدة تعاريف متعلقة بالربحية و نختص بذكر كل من :

التعريف الأول : تعرف الربحية على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة و رقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.

¹³ أوسريز منور، مجير محمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

التعريف الثاني: تعرف كذلك على أنها نسبة أحد عناصر قائمة حساب النتائج إلى رقم الأعمال حيث تتمثل عناصر جدول حسابات النتائج في كل من: رقم الأعمال، القيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال..... الخ و التي تتجسد في الأرصدة الوسيطة للتسيير.

- أي أن الربحية تعبر عن مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي رقم الأعمال .

- **الفرق بين الربح و الربحية:** كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح و الربحية كمايلي:

- يعبر الربح عن مقدار التغيير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، هذا من الناحية الاقتصادية¹⁴، أما محاسبيا فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة اقتصادية، خلال فترة زمنية معينة و المصروفات التي تكبدها هذه الوحدة خلال هذه لتحقق هذا الدخل¹⁵، أي أن الربح عبارة عن الفرق ما بين الإيرادات و أعباء إنتاج سلعة معينة، بينما تعبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة و رقم الأعمال.

- و بمعنى آخر الربح يعبر عن المحصلة النهائية للجهود المبذولة في مختلف العمليات من (شراء إنتاج، بيع، تخصص) و التي يمكن للمؤسسة أن تقوم بها،¹⁶ بينما الربحية فهي تعبر عن الربح الكافي المحقق من كل دينار من رقم الأعمال و الذي يمثل حاصل مقارنة الربح (النتائج المحققة أو الفوائض المحققة من الإيرادات عن تغطية المصروفات) برقم الأعمال.

- و بالإضافة إلى هذا نجد أنه هناك نوعين من الربحية: ربحية الاستغلال و الربحية الإجمالية.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية الاستغلال:

- نتطرق من خلال هذا المطلب للمؤشرات الأساسية التي تستعمل في قياس ربحية الاستغلال للمؤسسة .

1 — مؤشر إجمالي فائض الاستغلال:

¹⁴ عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص26.

¹⁵ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص60.

¹⁶ دريدي بشير، سياسات الميزج التسويقي و أثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير — تخصص دراسات اقتصادية، ورقة، 2006، ص29.

يعد مؤشر إجمالي فائض الاستغلال، مقياساً للأداء التجاري و الإنتاجي للمؤسسة و مقياساً لقدرة المؤسسة على توليد الخزينة، و يحسب حسب العلاقة التالية: ¹⁷

$$\text{مؤشر إجمالي فائض الاستغلال} = (\text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

- يجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية: ¹⁸

- الإهلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي، و هي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية؛

- الأعباء المالية؛

- المؤونات من أجل حماية و تأمين ممتلكات المؤسسة ؛

- خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة — ضرائب على الأرباح المحققة للدولة و أجهزتها؛ و أرباح موزعة كمكافأة للمساهمين

2 — مؤشر النتيجة العملياتية :

- تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، و يطلق عليه كذلك بمؤشر ربحية

الاستغلال ، و تحسب بالعلاقة التالية: ¹⁹

$$\text{مؤشر النتيجة العملياتية} = (\text{النتيجة العملياتية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

- كما يطلق على هذه النسبة "بمعدل الربحية " لأنها تعبر عن مدى إمكانية أو دور رقم الأعمال في تحقيق النتيجة العملياتية بكلمة أخرى يمكن القول أنها تعبر عن إنتاجية رقم الأعمال في المؤسسة. ²⁰

¹⁷ مرجع سبق ذكره، مفلح عقل ، ص213، بتصرف.

¹⁸ بن عمارة نور الدين، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية ،جامعة قاصدي مرياح ،ورقة، 2010، ص99.

¹⁹ Jean-luc Bazet ,Pascal Faucher, Finance d'entreprise « Manuel & Applications »,epreuve06, Nathan, P191 .
²⁰ مرجع سبق ذكره، دريدي بشير ، ص 88 .

3 — معدل القيمة المضافة للاستغلال:

- يقيس هذا المعدل درجة التكامل في المؤسسة بين عملية الإنتاج و مختلف أعبائها، و يحسب من خلال العلاقة التالية:²¹

$$\text{معدل القيمة المضافة للاستغلال} = (\text{القيمة المضافة للاستغلال} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

- و هناك عدة عوامل متحركة في زيادة أو تخفيض هذا المعدل بإستخدام النسب التالية:

1- معدل أعباء المستخدمين: يقيس هذا المعدل كم تمثل أعباء المستخدمين من القيمة المضافة وفقا للعلاقة التالية:²²

$$\text{معدل أعباء المستخدمين} = (\text{أعباء المستخدمين} / \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

- معدل الضرائب و الرسوم: يقيس هذا المعدل كم تمثل الضرائب و الرسوم من القيمة المضافة و يحسب بالعلاقة التالية:²³

$$\text{معدل الضرائب و الرسوم} = (\text{ضرائب و الرسوم} / \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

الفرع الثالث : مؤشر قياس الربحية الإجمالية :

نحاول من خلال المطلب التطرق لمؤشرات قياس الربحية الإجمالية للمؤسسة.

²¹ Tayeb Zittoun, Analyse Financier, Berti Editions, Alger, 2003, p46 .

²² Idem .

²³ Jean-luc Bazet ,Pascal Faucher, Op, Cit , p190.

1- مؤشر هامش صافي الربح (معدل الربحية الإجمالية):

هناك²⁴ من يطلق عليه بمعدل الربحية الإجمالية، يتم حساب مؤشر هامش صافي الربح بقسمة صافي نتيجة السنة المالية على رقم الأعمال ، و تمثل هذه النسبة العائد المتولد على المبيعات و تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح للمبيعات²⁵ ، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{مؤشر هامش صافي الربح} = (\text{صافي نتيجة السنة المالية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

– هذا يعني أن هامش صافي الربح هو نسبة من قيمة رقم الأعمال التي يمكن أن تنخفض بها الأرباح ، دون أن تتعرض المؤسسة للخسائر²⁶ ، و نشير إلى أن المحلل المالي الجيد قادر على أن يربط هذه النسبة و نسبة هامش الربح الإجمالي إلى رقم الأعمال ، للخروج باستنتاجات أفضل عن ربحية المؤسسة²⁷

2- تأثير الاستدانة على الربحية الإجمالية : لقياس نسبة الاستدانة على ربحية الإجمالية نستخدم النسبتين التاليتين:

أعباء مالية / رقم الأعمال ، أعباء مالية / القيمة المضافة

²⁴ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر، 2008 ص 230 .

²⁵ مرجع سبق ذكره ، ص 203

²⁶ منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"، طبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 98.

²⁷ مرجع سبق ذكره، بن عمارة نور الدين، ص 94 بتصرف .

-إلا أنه قبل قيام المحلل المالي لقياس ربحية المؤسسة يتحتم عليه أولاً تشخيص جميع الأرصدة و ذلك بقياس معدلات نموها على مدى عدة دورات و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1- 2): يوضح علاقات قياس معدلات نمو الأرصدة على مدى عدة دورات

العلاقة	الرصيد
$(CA_n - CA_{n-1}) / CA_{n-1}$	معدل نمو رقم الأعمال على مدى عدة دورات
$(VA_n - VA_{n-1}) / VA_{n-1}$	معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال على مدى عدة دورات
$(EBE_n - EBE_{n-1}) / EBE_{n-1}$	معدل نمو إجمالي فائض الإستغلال على مدى عدة دورات
$(Ropr_n - Ropr_{n-1}) / Ropr_{n-1}$	معدل نمو النتيجة العملياتية على مدى عدة دورات
$(Rf_n - Rf_{n-1}) / Rf_{n-1}$	معدل نمو النتيجة المالية على مدى عدة دورات
$(Rext_n - Rext_{n-1}) / Rext_{n-1}$	معدلات نمو النتيجة غير العادية على مدى عدة دورات
$(Rnet_n - Rnet_{n-1}) / Rnet_{n-1}$	معدل نمو صافي نتيجة السنة المالية على مدى عدة دورات

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مرجع**

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية - الدراسات السابقة للموضوع-

تعد مواضيع الربحية من البحوث التي لها دور فعال في تحديد وضعيات المؤسسات، و أيضاً تلعب دور فعال في البحوث العلمية، فإن ضرورة الاعتماد في موضوعنا على دراسات سابقة توضح لنا المسار وطريقة معالجة المعلومات، للوصول الى النتائج المرجوة، ووفق لرغبتنا في اختيار الموضوع وذلك يربط احدي عوامل الأرصدة الوسيطة للتسيير لدراسة الربحية ، تم تقسيم هذا المبحث الى دراسات سابقة باللغة العربية و أخرى باللغة الأجنبية خاصة بإحدى المتغيرين أو كليهما ، وهذا بهدف معرفة أهم نقاط التشابه والاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة

** بن عزوز كمال، مرجع سبق ذكره، ص 65،64،63،62، بتصرف .

المطلب الأول: الدراسات العربية:

✓ دراسة حنان غيلاني بعنوان "العوامل المتحكمة في تحقيق الربحية باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وفق

لنظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركة الأسمنت عين توتة الوحدة التجارية تقرت" 2006-2010" ²⁸،

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة الأرصدة الوسيطة للتسيير في تحديد العوامل المتحكمة في ربحية وإسقاطها على شركة الإسمنت عين توتة - تقرت- ، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى منهج دراسة الحالة، حيث تمت معالجة المعلومات بجمعها من جدول حسابات النتائج ، و هذا لعدة سنوات و قامت الباحثة بحساب عدة مؤشرات من بينها : مؤشرات الربحية ، معدل الربحية مؤشر القيمة المضافة ، مؤشر إجمالي فائض الاستغلال.....الخ.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي جملة من النتائج و سنقتصر على ذكر أهمها: و هي أن الربحية مقصد الرئيسي الذي تسعى إليه كل مؤسسة و هذا من خلال العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة و رقم الأعمال و أيضا من أهم النتائج المتوصل إليها أن الأرصدة الوسيطة للتسيير وفق (SCF) تختلف عن الأرصدة التي كانت معتمدة في المخطط القديم من خلال مستويات معالجتها ، في حين تهدف دراستنا إلى دراسة ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ، باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، و ذلك بجمع و تحليل المعطيات التي تخدم موضوعنا .إلا أن الدراسة السابقة لم تهتم بدراسة الربحية و إنما قامت هذه الدراسة على معرفة العوامل المتحكمة في تحقيقها .

✓ دراسة إيمان شيبية بعنوان " الأرصدة الوسيطة للتسيير كأداة لتحليل النتائج وفق للنظام المحاسبي المالي الجديد ،

دراسة حالة شركة الأسمنت عين التوتة الوحدة التجارية بتقرت ، 2006-2010" ²⁹ .

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة فعالية أو الاعتماد على الأرصدة الوسيطة للتسيير كأداة لتحليل نتائج شركة الأسمنت عين توتة بتقرت ، و قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و المنهج المتكامل في البحوث التجريبية (المنهج التجريبي) ، و أيضا تم الاعتماد على معالجة المعلومات على برنامج معلوماتي وهو M S EXCEL ، و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو أن عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر هي عملية غير مرهنة لأنها تتميز بالثبات في التصنيف و المصطلحات و أيضا

قصور جدول حسابات النتائج و الأرصدة الوسيطة و قمت بدمجها بمؤشرات الربحية كما تمت هذه الدراسة بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسبي مسعود. بالاعتماد على جدول حسابات النتائج إلا أن الدراسة السابقة لم ترتبط بالربحية .

²⁸ حنان غيلاني، العوامل المتحكمة في تحقيق الربحية باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

²⁹ إيمان شيبية، الأرصدة الوسيطة للتسيير كأداة لتحليل النتائج وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المحاسبية و المالية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

✓ دراسة دريدي بشرى بعنوان " سياسات المزيج التسويقي و أثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة
مطاحن الوحات 2001-2005"³⁰.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر آو كيفية تأثير السياسات التسويقية على مؤسسة مطاحن الوحات. و قد تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد استعمل فيه منهج دراسة الحالة و هذا بتحليل بيئتها الكلية و الجزئية و قد تمت الدراسة في مطاحن الوحات بتقوت . و قد قام الباحث في هذه الدراسة بجمع المعلومات عن طريق المقابلات مع مسؤولي المؤسسة ، و قام بتفحص الوثائق و إضافة إلى هذا إستخدم أداة الاستبيان ، و خلصت هذه الدراسة إلى أن الربحية هدف إستراتيجي تسعى إليه كل مؤسسة و تبذل طاقاتها وإمكاناتها و تبني سياسات عامة لبلوغ هذا الهدف .

في حين تهدف درستنا إلى دراسة ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP و هذا باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير و هذا من خلال حساب بعض المؤشرات و تحليلها . إلا أن الدراسة السابقة لم ترتبط بمتغير الأرصدة الوسطية للتسيير .

✓ دراسة بدر الحسين الرياحي بعنوان " تحليل مؤشرات الربحية في مصارف الرشيد " للفترة الممتدة من 1996 الى
2000³¹ ،

هدف هذه الدراسة الوصول إلى تحديد دقيق للعوامل التي ساهمت في اختلال معدلات نمو الربحية بالانخفاض آو الزيادة ، و معالجة الموضوع تم استخدام آو الاعتماد على المؤشرات التي تساعد الباحث في التحليل ، و قد تم اختيار مصرف الرشيد كعينة دراسة لكبر حجم هذا المصرف و باعتباره كمصرف منافس لمصرف الرافدين ، و هذا ما سيسهل عملية التحليل ، و منه توصلت هذه الدراسة إلى ان الإنخفاضات في معدلات و مؤشرات الربحية تؤثر تأثيرا كبيرا في ربحية مصرف الرشيد ، و أيضا من الاستنتاجات المتوصل إليها أيضا أن مكونات المحفظة الاستثمارية كانت قليلة الدخل و هذا يؤدي إلى وجود تناقص مستمر في معدلات ربحية المصرف .

لكن ما يعيب هذه الدراسة هو أن هذا الباحث قام بدراسة سطحية و لم يتطرق إلى تفاصيل أكثر ، نخدم موضوع العوامل المؤثرة على ربحية مصرف ، و هذا ما سيتم تطبيقه في دراستنا .

³⁰ دريدي بشرى ، سياسات المزيج التسويقي و أثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم إقتصادية،
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010 .

³¹ محمد بدر الحسين الرياحي، تحليل مؤشرات الربحية في مصارف الرشيد، مجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العراق، العدد السابع عشر، سنة النشر مجهولة

✓ دراسة باسل جبر حسن أبو زعتر بعنوان³² " ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، 1998-2004 "

تدور إشكالية الدراسة في البحث عن العوامل و المتغيرات التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، و قد تم استخدام منهج تحليل البيانات و جمعها بالاعتماد على التحليل الكمي . الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المؤثرة في ربحية المؤسسة ، و التنبؤ بربحية المصارف التجارية من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام نموذج مستنتج من الدراسة ، و تمت هذه الدراسة بالاعتماد على التحليل الكمي و ذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ، لإجراء الاختبارات الإحصائية لتحليل كل من التباين ، الانحدار البسيط و المتعدد ، معامل الارتباط ليرسون ، و أساليب الإحصاء الوصفي الأخرى .

و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج من شأنها المحافظة على إرباح المصارف التجارية و تحسين ربحيتها و تتمثل أيضا النتائج في : وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائية بين نسبة السيولة النقدية و الربحية تؤدي إلى ضعف كبير في نسبة استثمار البنوك التجارية في محفظة الأوراق المالية .

في حين تهدف دراستنا إلى دراسة ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ، و ذلك من خلال تطبيق مؤشرات الربحية و تحليلها . إلا أن الدراسة السابقة لم ترتبط بمتغير الأرصدة الوسيطة للتسيير .

✓ دراسة وليد صيام ، و حسني خريوش بعنوان " العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، 1991-2000"³³ .

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود نقاط ضعف لدى المصارف التجارية الأردنية ، فيما يتعلق بالربحية ، و مواجهة التحديات المستقبلية . و هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية ، خلال الفترة (1991-2000)، و قد تم التوصل إلى نتائج وهذا من خلال وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة ، و كل من (حقوق الملكية و مصاريف الدعاية و إعلان نسبة المديونية و السيولة النقدية و الفوائض النقدية) من جهة أخرى و عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية هذه المصارف من جهة و إجمالي الأصول من جهة أخرى ، في حين دراستنا تهدف إلى وجود علاقة بين الأرصدة الوسيطة للتسيير و ربحية المؤسسة . كما تمت الدراسة التطبيقية في الشركة النفطية الكبرى بحاسي مسعود .

³² جبر حسن أبو زعتر، ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003 .

³³ وليد صيام ، حسني خريوش ، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، مجلة الباحث لجامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، مجلد 12، عدد 2، سنة 2002 .

Malyneux, Philip and Thornton, John “Determinants of European bank profitability: A note”, Journal of Banking and Finance, Vol. 16, 19

✓ دراسة (Malyneux and thornton) بعنوان "محددات الربحية في المصارف الأوروبية، 1992" ³⁴

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف حيث تمت الدراسة التطبيقية على مستوى 18 دولة أوروبية خلال الفترة الممتدة من (1989-1994)، و قد قام الباحث بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر على ربحية المصارف ،و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أن محددات الربحية تأثير على هذه المصارف إما إيجابا أو سلبا،و هذا يعتمد على نوع العامل أو المحدد المدروس ، كما تهدف دراستنا إلى الاعتماد على عامل الأرصدة الوسيطة للتسيير ، كما تمت هذه الدراسة في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار و اعتمدنا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة و هذا من أجل القيام بعملية حساب مؤشرات و معدلات التي تخدم دراستنا .إلا أن الدراسة السابقة لم ترتبط بمتغير الأرصدة الوسيطة للتسيير .

³⁴ Malyneux, Philip and Thornton, John “Determinants of European bank profitability: A note”, Journal of Banking and Finance, Vol. 16, 19

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

بعد استعرضنا للدراسات السابقة التي تم إجرائها في مجال الدراسة نجد أنه هناك أوجه تشابه و اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات و مع دراستنا و أهمها مايلي :

✓ من ناحية الهدف لقد اشتركت جل الدراسة حول هدف رئيسي واحد و هو دراسة العوامل أو محددات التي تؤثر في الربحية . و هذا ما تهدف له دراستنا ، و لكن طريقة الخاصة في صياغة هدفه ، و أسلوب معالجته .

✓ أما بالنسبة لعينة الدراسة فوجدنا اختلاف بين الدراسات العربية معظمها قامت بدراسة الربحية و لكن الاختلاف الموجود أن كل دراسة تختلف عن الأخرى في اعتمادها على العامل التي ستدرس به الربحية ، و أيضا اعتمادها على العينة المناسبة للقيام بعملية التطبيقية و هذا من وجهة نظر أي باحث فهناك دراسات اعتمد على شركة الإسمنت عين توتة -

✓ تقرت-، كما أن هناك دراسات اعتمدت على المصارف الفلسطينية و الأردنية . ما عادا الدراسة الأجنبية اعتمدت على دراسة محددات الربحية في 18 دولة أوروبية و لهذا قررنا أن تكون دراستنا في الشركة الوطنية للأشغال في الآبار -حاسي مسعود- .

بالنسبة لطريقة المعالجة فهناك أوجه تشابه و أوجه اختلاف بين الدراسات السابقة يمكن تلخيصها في أن كل دراسة اعتمدت على عامل يختلف عن الثاني لدراسة الربحية و تأثيرها بهذا العامل .

مع كل هذه الاختلافات الموجودة بين هذه الدراسات إلا أنها اجمعت على استنتاج واحد و هو أن لدراسة ربحية مؤسسة يجب الاعتماد على أحد العوامل التي تتحكم في ربحية هذه المؤسسة و أيضا لتمكن من معرفة الوضعية المناسبة لها .

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بمحيثيات النظرية للموضوع عموما وتطرقنا للمفاهيم المتعلقة بالربحية، وأهم المؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها في تحليل الربحية، بالإضافة إلى التطرق لمفاهيم المتعلقة بالارصدة الوسيطة للتسير، كما تطرقنا أيضا إلى دراسة الربحية و إعتمادها كأداة لتحليل ، كما تبين أن الإعتماد على الأرصدة الوسيطة للتسير يساعد المحلل في تحليله.

كما تبين بأن الإهتمام بالربحية و تحليلها أمر لا بد على كل مؤسسة القيام به ، و هذا من أجل معرفة وضعيتها المالية و هل هي في مستوى مطلوب و جيد.

كما تم الإعتماد في دراستنا على بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع و حددنا أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين دراستنا فمنها لم تخضع لدراسة ميدانية لتطبيق ما تم إلمامه نظريا، ومنها من لم تتم في نفس العينة ومنها التي تختلف في طريقة المعالجة المعلومات في حين خلصت هذه الدراسات السابقة الى نتائج فمعظمها تلح بضرورة دراسة ربحية المؤسسات الاقتصادية لتحقيق وضعية مالية جيدة . وإعطاء صمعة جيدة للمؤسسة وضمان إستمرارها وتحقيق أرباح مالية وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار.

الفصل الثاني :

دراسة حالة المؤسسة الوطنية

للأشغال في الآبار-حاسي

مسعود-

ورقلة

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى عرض لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأرصدة الوسيطة للتسيير و الربحية، سنقوم في هذا الفصل باختبار و معرفة مدى تطابق المفاهيم و القواعد النظرية مع الواقع التطبيقي و هذا من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود ورقلة، العاملة بقطاع النفط و هي الفرع الأول من شركة سونا طراك الحاصلة على شهادة إيزو 14001، و تمت الدراسة على مستوى مديرية المحاسبة و المالية (D FC)

- و بهدف هذا الفصل لدراسة ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار و هذا باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير للمساعدة على دراسة الربحية و هذا من خلال الفترة 2009-2013

_ و هذا باستخدام النسب المالية ، إذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين :

✓ المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

✓ المبحث الثاني : النتائج و التفسير و المناقشة

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

- من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و ماتطلبه من معلومات ، سنوضح في هذا المبحث طريقة جمع معطيات الدراسة و اختيار العينة المناسبة و تحديد طبيعة الموضوع و تلخيص المعطيات المجمعة ، و الإجراءات لمعالجة ذلك.

المطلب الأول: طريقة جمع المعطيات

- بغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة و جب علينا الإلمام بطبيعة مجتمع و عينة الدراسة و مبررات الاختيار و كذا تحديد متغيرات الدراسة و تلخيص المعطيات المجمعة التي تتماشى مع بحثنا .

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة

من أجل إسقاط حيثيات الدراسة النظرية و الوصول إلى نتائج علمية حول إشكالية البحث المقترحة فقد تم تمثيل الدراسة في المؤسسة الاقتصادية الكبيرة (سونا طراك) نظرا لما تحتله من أهمية في الاقتصاد الجزائري و من خلال هذا المجتمع فقد وقع اختيار العينة على أحد الفروع التابعة لها و هي المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP)

- تعد المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) ، أول متعامل مختص في حفر الآبار في الجزائر ، إذ تسيطر على 50 بالمائة من السوق و أهم زبائنها : سونا طراك ، المتعاملين الأجانب ، ولايات الجنوب الجزائري في مجال حفر الآبار . كما نتقدم بتعريف و جيز للمؤسسة من خلال الجدول التالي :³⁵

³⁵ للمزيد من المعلومات إطلع : www.entp.dz

جدول رقم (1-2): تعريف بالمؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار

الإسم القانوني	المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار
التسمية	ENTP
تاريخ الإنشاء	1 آوت 1981
الشكل القانوني	مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات اسهم بتاريخ 21 جانفي 1981
عنوان المقر الإجتماعي	ص ب 202706 القاعدة الصناعية 20 أوت 1955؛ حاسي مسعود
عنوان قاعدة بئر خادم	1600 حي البساتين ص ب 12 الجزائر
الرمال الإجتماعي	14 800 000 000 دج
عدد العمال	6952 عامل سنة 2010

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الموقع الالكتروني

أما محل التربص في هذه المؤسسة فكان في مديرية المالية و المحاسبة ،و التي يمكن حصر أهم وظائفها في النقاط التالية :

- تحديد الاحتياجات و البحث عن مصادر التمويل؛
- ضمن علاقات جديدة مع المصاريف و المؤسسات المالية الأخرى ؛
- التعاون على عقود التأمين ؛
- القيام بالضرائب لكامل الشركة وفقا للتقارير السائدة في الأنظمة السارية؛
- تتولى حل جميع النزاعات مع الضرائب في تقديم التقارير وفقا؛
- ضمان إدارة ميزانية العملة للشركة ؛
- توحيد الحسابات و إعداد البيانات المالية و ملخصات الميزانية العامة للشركة؛

الفرع الثاني: طبيعة متغيرات الدراسة

- إن طبيعة موضوعنا تحتوي على متغيرات أساسين هما:

- 1) الأرصدة الوسيطة للتسيير متغير مستقل و كمي يتطلب قياسه معلومات ذات طبيعة مالية المتمثلة في مخرجات المؤسسة من القوائم المالية المتمثلة في جدول حسابات النتائج .

2) الربحية : متغير تابع و نوعي يتطلب قياسه التعرف على وضعية م و ش ب و تتجسد الربحية في تمكن المؤسسة في تحقيق الأرباح .

الفرع الثالث تلخيص المعطيات المجمعة :

- أثناء الدراسة قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع مختصين في مديرية المحاسبة و المالية ، فتم بعض المعلومات التي نخدم الموضوع، و جمع المعطيات المالية و المتمثلة في جدول حسابات النتائج للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة 2009-2013 و عن طريق الملاحظة و تحليل الوثائق أخذنا أهم العناصر التي تساعدنا على احتساب كل من : رقم الأعمال، القيمة المضافة ، إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة العادية النتيجة الغير العادية صافي السنة المالية، النتيجة العملياتية ، النتيجة المالية .

أما في خصوص الربحية فقد تمت أيضا فيها مقابلات في مديرية المحاسبة و المالية وهذا لتمكن أكثر و الفهم و الحصول على أهم النتائج التي تساعد في تحليل ربحية المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) وهذا بعد حساب كل من المؤشرات التالية :

مؤشر إجمالي فائض الاستغلال ، مؤشر النتيجة العملياتية ، معدل القيمة المضافة للاستغلال ، معدل الربحية الإجمالية ، مؤشر تأثير الأنشطة الثانوية على ربحية الإجمالية .

- و من هنا فإننا المعطيات المجمعة للمساعدة على التحليل و الإيضاح متمثلة في المقابلة و الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني : أدوات معالجة المعطيات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة تطبيقية استخدمنا مجموعة من الأدوات و برامج إحصائية و المتمثلة في مايلى :

- للقيام بعملية تقييم الأرصدة الوسيطة قمنا بحساب بعض المؤشرات التي تفيدنا في تقييم ربحية المؤسسة محل الدراسة و هذا حسب ما ذكر في الجانب النظري، فقد قمنا باستخراج أهم المعطيات اللازمة لحساب المؤشرات و هذه المعطيات تم استخراجها من جدول حسابات النتائج من 2009-2013 ، باعتبارها معدة وفق النظام المحاسبي المالي و قد تم حساب مؤشرات الأرصدة الوسيطة للتسيير المتمثلة في :

✓ معدل نمو رقم الأعمال ؛

✓ معدل نمو القيمة المضافة للإستغلال؛

✓ معدل نمو النتيجة العملياتية ؛

✓ معدل نمو النتيجة المالية ؛

✓ معدل نمو صافي نتيجة السنة المالية ؛

✓ معدل نمو النتيجة الغير العادية ؛

- و بالنسبة لجانب الربحية فقد تم الإعتماد على حساب مؤشرات الربحية المتمثلة في : ربحية الإجمالية و ربحية الإستغلال ، و الإعتماد على تحليل هذه النسب و هذا بعد التمثيل البياني لكل نسبة أو مؤشر .

- أما البرنامج المستخدم لحساب النسب المذكورة هو **Microsoft office Exel 2007**.

المبحث الثاني : نتائج و التفسير و المناقشة

إنطلاقا مما سبق و بناءا على المعلومات المجمعة و أدوات الدراسة المستخدمة ، سنقوم بعرض النتائج المتعلقة بالربحية ل م و ش ب و هذا بالإعتماد على الأرصدة الوسيطة للتسير و أيضا سنقوم بتحليلها و تفسيرها و مناقشتها بغرض إثبات صحة الفرضيات التي تبين مدى مساهمة الأرصدة الوسيطة في تحليل ربحية م و ش ب .

1)المطلب الأول : نتائج الدراسة

سنعرض من خلال هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على المعلومات الي تم جمعها و تلخيصها محل الدراسة

الفرع الأول : جدول الأرصدة الوسيطة للتسير ل 4 سنوات

ملاحظة :

لقد تم إستخراج الأرصدة الوسيطة للتسير من جدول حساب النتائج

2013	2012	2011	2010	2009	
45 538 633 383,78	39 358 880 750,30	36 095 340 127,01	34 421 858 136,73	244,05 690 829 33	رقم الأعمال
46 123 610 983,84	39 358 880 750,30	36 263 702 054,61	34 699 823 232,58	386,41 34 000 642	إنتاج السنة المالية
12 618 667 687,06	11 927 722 236,81	11 615 778 283,48	10 263 882 025,78	11 043 227 862,84	إستهلاك السنة المالية
33 504 943 296,78	27 431 158 513,49	24 647 923 771,13	24 435 941 206,80	22 957 414 523,57	القيمة المضافة
17 495 361 014,90	12 207 408 152,35	11 281 796 816,57	11 391 548 477,12	12 974 942 663,92	إجمالي فائض الإستغلال
7 764 944 746,14	7 940 980 598,54	4 588 810 581,51	4 519 711 617,59	7 105 067 944,20	النتيجة التشغيلية
4 671 107,01	-282 462 143,24	-480 473 221,28	-540 105 432,00	-864 144 891,63	النتيجة المالية
7 769 615 853,15	7 658 518 455,30	410 833 736,23	3 979 606 185,59	6 240 923 052,57	النتيجة العادية قبل الضريبة
5 837 982 466,90	5 836 208 569,92	3 238 647 125,15	2 806 623 711,32	4 642 959 552,93	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
5 837 982 466,90	5 836 208 569,92	3 238 647 125,15	2 806 623 711,32	4 642 959 552,93	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على الملاحق من (1 إلى 5)

يبين الجدول أعلاه الأرصدة الوسيطة للتسيير للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP ، حيث تم استخراج الحسابات انطلاقا من جدول حسابات النتائج لكل سنة على حد ، حيث تحصلت من المؤسسة على وثائق مساعدة متمثلة في جدول حساب النتيجة لكل من السنوات التالية : 2009,2010,2011,2012,2013. و هذا بغرض استنتاج تحليلات لربحية المؤسسة المعينة بدراسة ، و هذا انطلاقا من حساب بعض النسب التي تسمح بالتفسير و استنتاج التحليل باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير و التمكن من معرفة الوضعية الربحية للمؤسسة .

الفرع الثاني :معدلات النمو في النشاط

- بالنسبة لمعدلات النمو في النشاط فتمثل في كل من : رقم الأعمال (CA) ، إنتاج السنة المالية ، استهلاك السنة المالية ، القيمة المضافة (VA) ، إجمالي فائض الاستغلال (EBE) ، النتيجة التشغيلية (Ropr) ، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة ، النتيجة صافية للأنشطة العادية (Rente) ، صافي نتيجة السنة المالية (Rente)،

- بالنسبة لحساب معدلات النمو في النشاط فقد تم تطبيق العلاقة التالية لحساب المؤشرات :

$$x 100) (X2- X1) / x1($$

الجدول رقم (2-3): معدلات النمو في النشاط للمؤسسة

2013	2012	2011	2010	2009	
%15,70	%9,04	%4,86	%1,75	-	رقم الأعمال
%17,19	%8,54	%4,50	%2,06	-	إنتاج السنة المالية
%5,79	%2,69	%13,17	%-7,06	-	إستهلاك السنة المالية
%22,14	%11,29	%0,86	%6,44	-	القيمة المضافة
%43,32	%8,20	%-0,96	%-12,20	-	إجمالي فائض الإستغلال
%-2,21	%73,05	%1,52	%-36,38	-	النتيجة العملياتية
%-101,65	%-41,21	%-11,04	%-37,49	-	النتيجة المالية
1,45%	%1764,15	%-89,67	%-36,23	-	النتيجة العادية قبل الضريبة
%0,03	%80,2	%15,39	%-39,55	-	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	0	0	0	-	النتيجة غ عادية
%0,03	%80,20	%15,39	%-39,55	-	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر من إعداد الطلبة اعتماداً على الجدول (2-2)

- يبين الجدول أعلاه معدلات النمو نشاط المؤسسة ، و هذا لمعرفة وضعية المؤسسة محل الدراسة ، و هذا بتشخيص الأرصدة الوسيطة للتسيير و التي تساعدنا في معرفة مواطن التطور أو التدهور حسب الحالة التي عليها المؤسسة ، و لهذا يجب على المحلل المالي تعيين و تشخيص جميع الأرصدة الوسيطة للتسيير ، بغرض معرفة معدل نمو كل رصيد داخل المؤسسة ، بغرض اكتشاف مواطن الخلل بالنسبة لكل رصيد.

الفرع الثالث : جدول معدلات الربحية

الجدول (2-4) : معدلات الربحية ل سنة (2009،2010،2011،2012،2013)

2013	2012	2011	2010	2009	
12,81%	14,82%	8,98%	8,15%	13,72%	ربحية الإجمالية
170,51%	20,18%	12,71%	13,13%	21%	ربحية الإستغلال

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول (2 إلى 2)

بالنسبة لجدول معدلات الربحية ، فالهدف منه هو قياس الربح المحقق من طرف المؤسسة بغرض تقييم أدائها المالي أولا و الاقتصادي ثانيا ، فالربحية هنا نوعان ربحية إجمالية و ربحية إستغلال .

و هنا يحسب معدل الربحية الإجمالية إنطلاقا من صافي الربح أو ما يسمى بصافي النتيجة للسنة المالية قسمة رقم الأعمال .

الفرع الرابع : جدول توزيع النتيجة

الجدول (2-5) : توزيع النتيجة لكل من السنوات (2010،2011،2012،2013،2009)

2013	2012	2011	2010	2009	
73,58%	70%	68,29%	70,98%	67,86%	القيمة المضافة / رقم الأعمال
44,79%	52,19%	51,14%	50,38%	40,41%	مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة
0,28%	1,30%	2,45%	3,30%	3,95%	مصاريف مالية / القيمة المضافة
18,99%	2%	2,10%	2,12%	2,07%	ض و رسوم / القيمة المضافة
38,41%	31,01%	31,25%	33,09%	38,35%	إجمالي فائض الإستغلال / رقم الأعمال

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول (2-2)

المطلب الثاني: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة

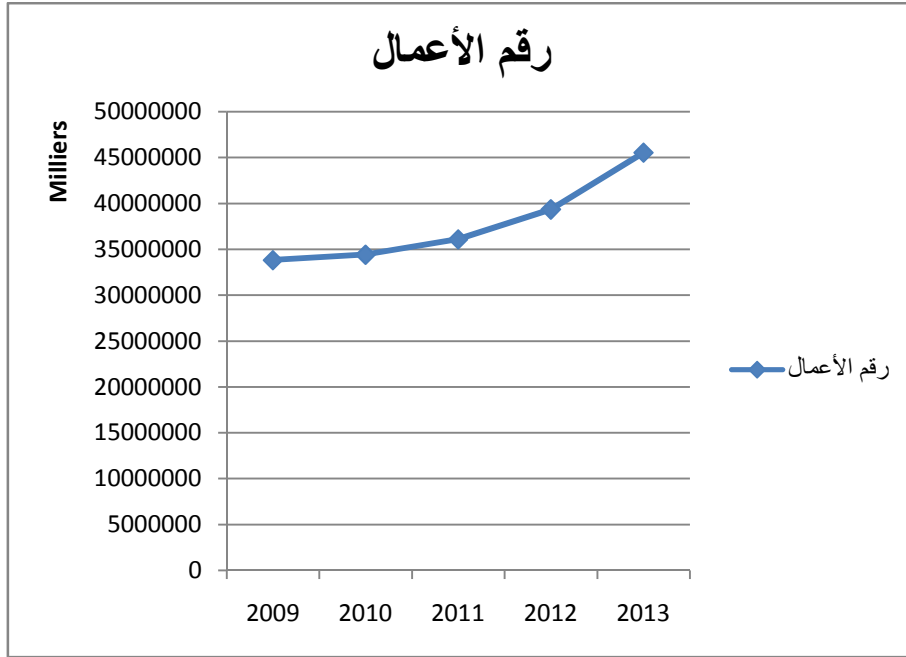
بناء على تم عرض في نتائج الدراسة سيتم تحليل و تفسير النتائج المتعلقة بالربحية وكذا تفسير مؤشرات الأرصدة الوسيطة و من خلال هذا التفسير سيتم مناقشة فرضيات الدراسة.

الفرع الأول : تفسير و تحليل المخرجات (معدلات النمو ، معدلات الربحية ، توزيع النتيجة)

-تفسير و تحليل معدلات النمو في النشاط نبدأ بتشخيص هذه الأرصدة بحسب ترتيبها في جدول حساب النتيجة ، نعي بذلك الانطلاق من رقم الأعمال وصولاً إلى النتيجة الصافية، و نلاحظ من خلال جدول السابقين معدلات النمو السنوية في نشاط المؤسسة لكل من الأرصدة الوسيطة للتسير و المحسوبة بواسطة العلاقة السابقة و هذا من خلال (2009-2013).

1- دراسة و تحليل نمو رقم الأعمال:

الشكل رقم: (1-2) : منحنى بياني يمثل نمو رقم الأعمال



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول (3-2)

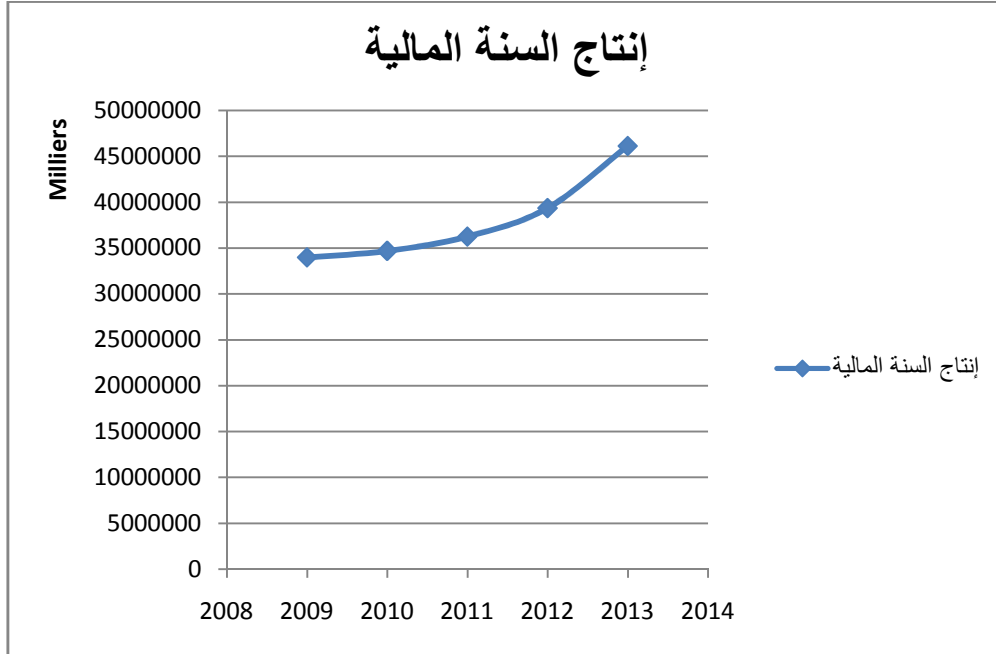
تحليل و تفسير:

من خلال الشكل أعلاه ، تبين لنا أن هناك نمو بنسب متفاوتة و متطورة حيث شهد معدل النمو إنخفاضاً بنسبة 1,75% ، 4,86% لكل من سنة 2010 ، 2011 ، على التوالي حيث يعود هذا الإنخفاض إلى إنخفاض نشاط المؤسسة محل الدراسة ، خلال هذه الفترة و هذا يعني تخلي المؤسسة على بعض العقود المبرمة و كذلك بسبب التغيير في الإستراتيجية ، حيث إستطاعت المؤسسة إستيعاد نشاطها خلال فترة 2012 و بهذا تمكنت من إستيعادة نموها بشكل جيد و بنسبة 9,04% ، و بهذا تمكنت من الخروج من حالة الخسارة ، وبعدها نلاحظ تطور مسجل بنسبة 15% في سنة 2013 ، مقارنة مع سنوات السابقة للدراسة، و يرجع هذا التطور و الإرتفاع في النمو إلى زيادة الطلب على أعمال الحفر و التنقيب ، سواء بالنسبة للعقود المبرمة مع شركة سوناتراك ، أو عقود إيجار آلات الحفر مع الشركات الأجنبية .

إذن فتحقيق مستويات عالية في رقم الأعمال يعطي المؤسسة أفضلية كبيرة في إمكانية تمويل إحتياجاتها المالية ذاتيا ، لكن هذا يتوقف على حجم المصاريف و مدى قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الإستغلال .

2- دراسة و تحليل نمو إنتاج السنة المالية:

الشكل (2-2): منحني بياني لمعدلات النمو إنتاج السنة المالية :



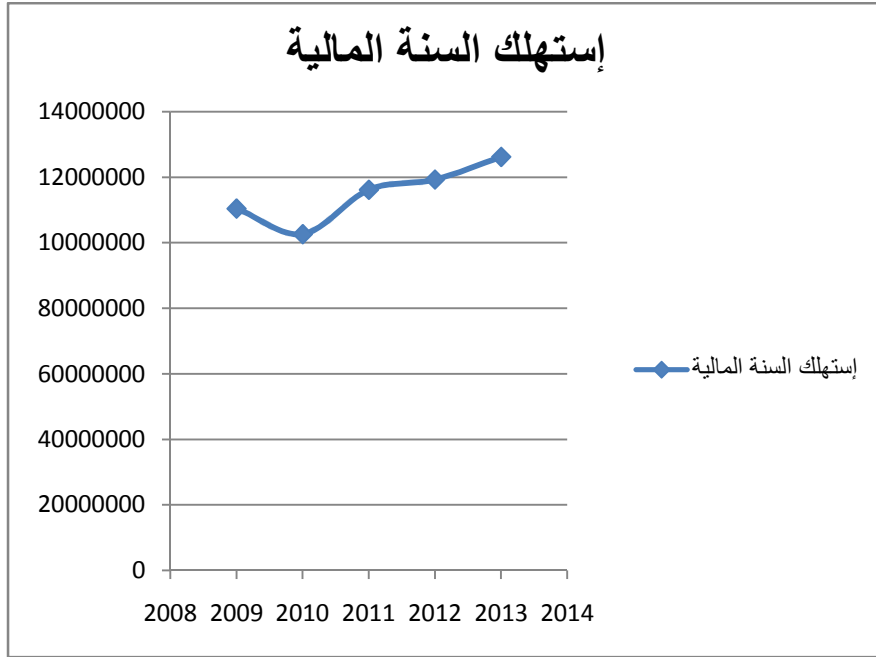
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (2-3)

التحليل وتفسير:

من خلال الجدول و الشكل البياني يتبين أن إنتاج السنة المالية في كل من سنة يتزايد مقارنة مع سابقتها على شكل متتالية هندسية من ما يبين تطور نشاط المؤسسة خلال الفترة المدروسة، و كما نلاحظ أن هناك إنخفاض في نسب نمو إنتاج السنة المالية لكل من سنة 2010، 2011، 2012، و هذا بنسب %2,06، %4,50، %8,54، و يعود هذا الإنخفاض إلى تراجع الطفيف في قيم رقم الأعمال هذه السنوات و كذلك إنخفاض معدلات الإنتاج المثبت خلال سنوات الدراسة .

أما بالنسبة لسنة 2013 فشهد تطور في معدل النمو ليصل إلى %17,19، مقارنة بسنة 2012 و هذه نسبة جد مرتفعة مقارنة مع باقي السنوات و هذا الإرتفاع المفاجئ يعود إلى تطور رقم الأعمال خلال هذه السنة ، و من هنا نستطيع أن نقول ان هناك علاقة طردية فكلما زاد إنتاج السنة المالية زاد رقم الأعمال .

الشكل (2-3): منحني بياني لمعدلات نمو استهلاك السنة المالية



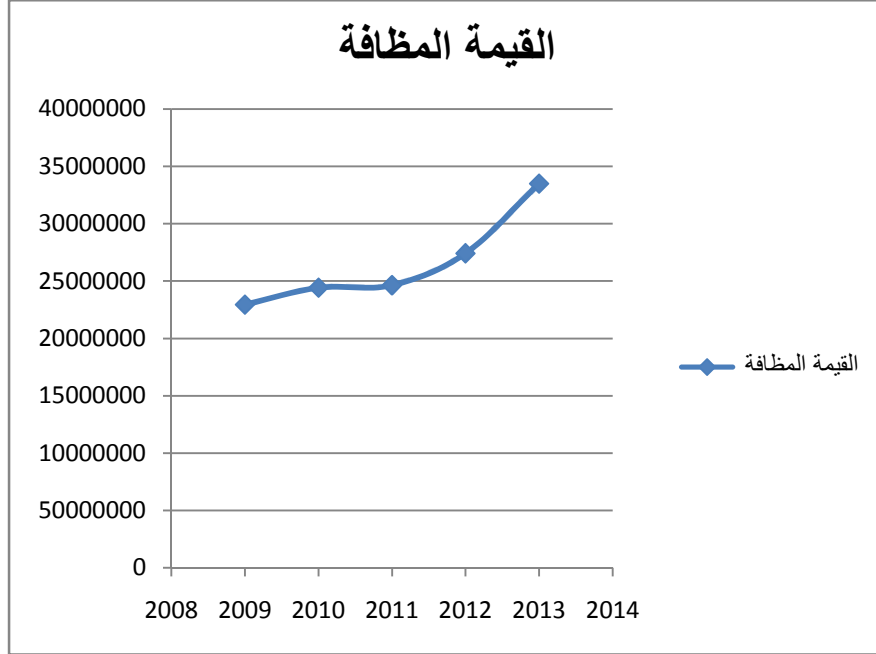
المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول (2-3)

التحليل و تفسير:

- من الشكل رقم (2-3) يتضح لنا معدل استهلاك السنة المالية ، تنمو بشكل متذبذب حيث نلاحظ أن معدل نمو إستهلاك السنة المالية لسنة 2010 يشهد إنخفاضاً مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 7% و هذا راجع إلى إنخفاض في مشتريات مستهلكة و إنخفاض الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الخارجية ، مما أثر سلباً على إستهلاك النشاط ، بينما شهد هذا الأخير نمواً في سنة 2011 بنسبة 13% كأعلى نسبة تطور في الفترة ، و يمكن أن نرجع ذلك إلى تطور النشاط في الخدمات الخارجية تحديداً ، بينما نجد تواصل تطور سنتي 2012، 2013 و لكن بمعدل أقل هو 2,68% ، 5,79% على التوالي كما يوضح الشكل .

4-دراسة و تحليل نمو القيمة المضافة:

الشكل رقم (2-4) :منحنى يباني لمعدلات نمو القيمة المضافة



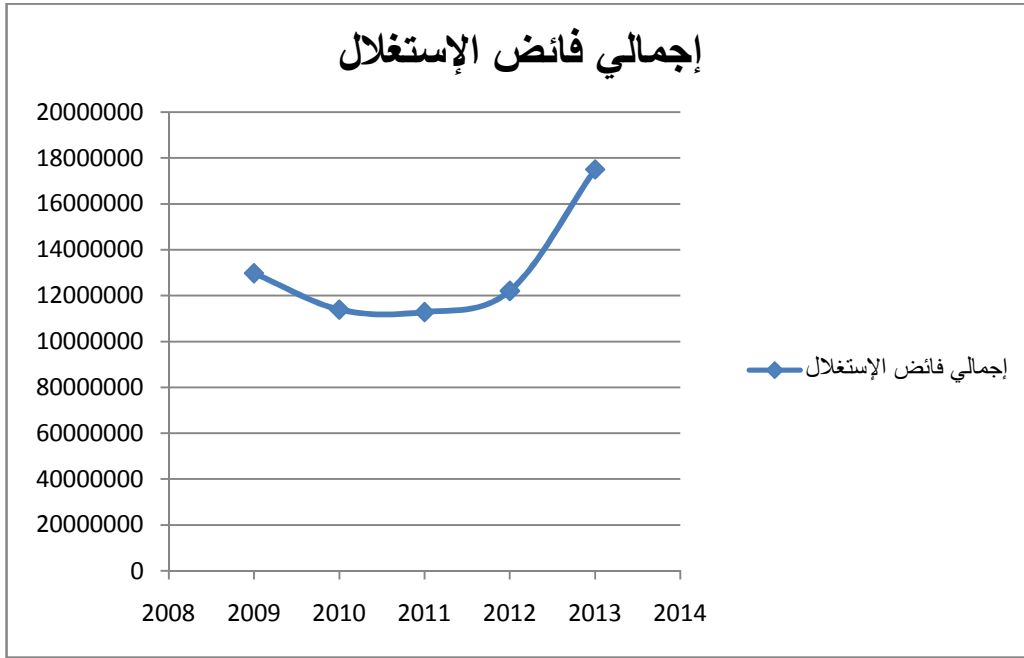
المصدر : من إعداد الطلبة إعتقادا على الجدول رقم (2-3)

التحليل وتفسير:

إذا تناولنا نمو نشاط المؤسسة من حيث القيمة المضافة فإننا نجد أن هذه الأخيرة تتطور بنسب متفاوتة في السنوات 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، بمعدلات نمو على التوالي: 6,44% ، 0,86% ، 11,29% ، 22,14% ، حيث نشاهد نوع من الثبات في القيمة المضافة في المؤسسة في سنة 2011 و هذا للارتفاع استهلاك السنة المالية لسنة 2011 ، عند زيادة إنتاج السنة المالية مما أدى إلى ثبات الفر .

بينما نجد أن سنوات 2012 ، 2013 تشهد ارتفاع نسبي في القيمة المضافة ب 11,29% ، 22,14% ، على التوالي و هذا راجع إلى زيادة إنتاج السنة المالية في هذه السنتين مقارنة مع استهلاك السنة المالية .

الشكل رقم: (2-5): منحنى بياني لمعدل نمو إجمالي فائض الاستغلال

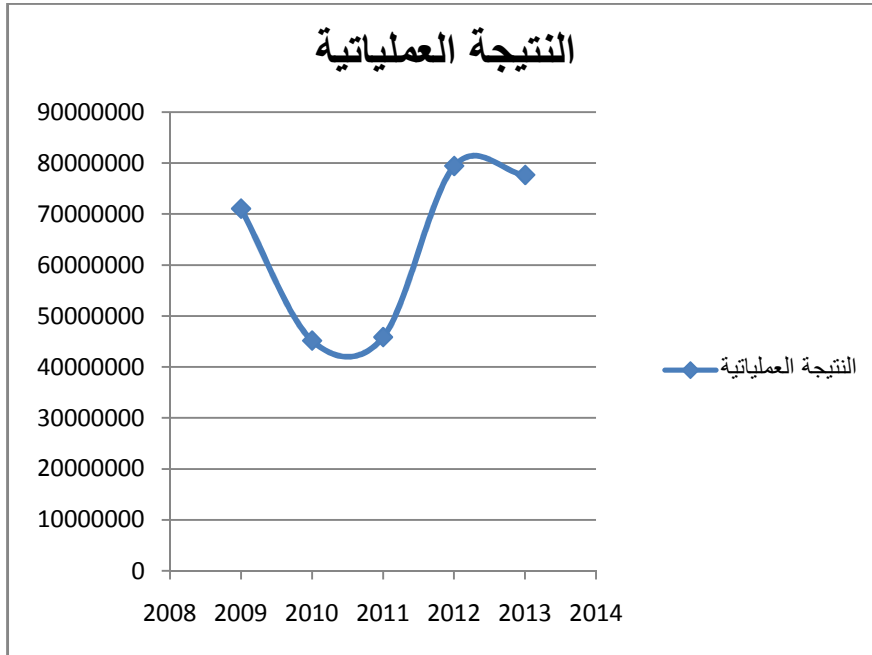


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (2-3)

التحليل و تفسير:

من خلال الشكل و الجدول سابقا يتبين أنه في سنة 2010 إجمالي فائض الاستغلال شهد انخفاضا متتاليا لكل من سنة 2010،2011 بنسبة $-12,20\%$ ، $-0,86\%$ ، و هذا مقارنة بسنة 2009 و هذا راجع إلى زيادة قيمة الضرائب و الرسوم و مدفوعات المماثلة مقارنة مع مصاريف المستخدمين لتلك السنة ، بينما سنة 2011، شهدت إجمالي فائض الاستغلال ثباتا و هذا لأن مصاريف مستخدمي ارتفعت بنفس القيمة تقريبا مع ضرائب و الرسوم إلا أن بعد ذلك عرف فائض الاستغلال تطورا متزايدا ليصل في 2013 إلى 43% مقارنة مع 2012 ، و هذا راجع إلى انخفاض مصاريف مستخدمي المؤسسة بحوالي مليار دج مقارنة مع 2012 و النمو في مؤشر القيمة المضافة لسنة 2013.

الشكل رقم (2-6) :منحنى بياني لمعدل نمو النتيجة العملياتية

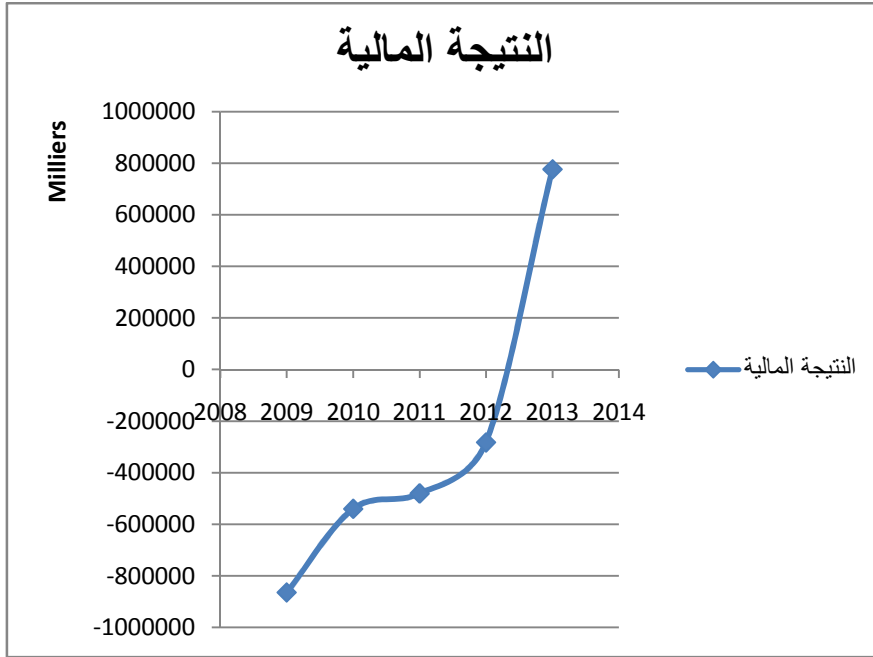


المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-3)

التحليل و تفسير:

شهدت الفترة تدهور في نمو النتيجة العملياتية للمؤسسة بإنخفاض في سنة 2010 بنسبة 36% ثم شهد نوع من الثبات في سنة 2011 ،بمعدل نمو 1,52% ،ليشهد أكبر نمو بنسبة 73% في سنة 2012 ثم إنخفاض بنسبة 2,21% و يرجع إنخفاض في سنة 2010 إلى إنخفاض في نتيجة إجمالي فائض الإستغلال مع زيادة مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة في 2010 بينما يرجع الارتفاع الملاحظ لنتيجة العملياتية في المؤسسة في 2012 بنسبة 73% إلى زيادة إجمالي فائض الإستغلال ،كما أسلفنا سابقا مقترنتا مع الأعباء العملياتية الأخرى لمخصصات الإهلاكات بالإضافة إلى إسترجاع القيمة على خسائر القيمة و المؤونات .

الشكل رقم (2-7) : منحني بياني لمعدلات نمو النتيجة المالية



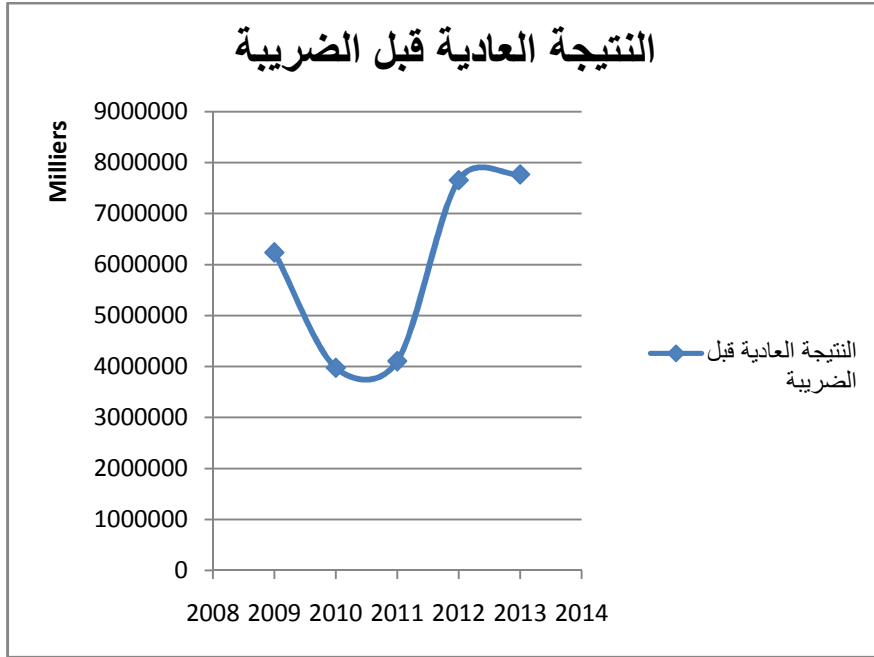
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-3)

التحليل و تفسير:

من خلال المنحنى البياني نلاحظ ، أن معدلات نمو النتيجة المالية تنمو بشكل متناقص ما عدا سنة 2013 فكان نموها بشكل مرتفع جدا و هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض كل من الأعباء و الإيرادات المالية لهذه السنة بنسبة 101,65 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة، و هنا نقول أن المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار لها وضعية مالية جيدة إي أنها متحكمة في وضعيتها المالية بالنسبة للإيرادات و الأعباء ، و يعود سبب الانخفاض في باقي السنوات إلى ارتفاع قيم الأعباء و الإيرادات لهذه السنة فكانت نسبة انخفاض سنة 2010 تقدر ب 37,49% و هذه نسبة منخفضة جدا وسنة 2011 بمعدل 41,21% - أما بالنسبة لسنة 2012 فقدر معدل نمو النتيجة المالية ب 11,04% -، هنا نستطيع أن نقول أن المؤسسة محل الدراسة لا تتحكم في وضعيتها المالية . و يرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيم الأعباء و الإيرادات لكل سنة ،فهنا نقول أن الأعباء و الإيرادات تأثر بسلب أو الإيجاب على وضعية المؤسسة محل الدراسة .

8-دراسة و تحليل لمعدلات نمو النتيجة العادية قبل الضريبة:

الشكل رقم (2-8): منحني يبياني لمعدلات نمو النتيجة العادية قبل الضريبة



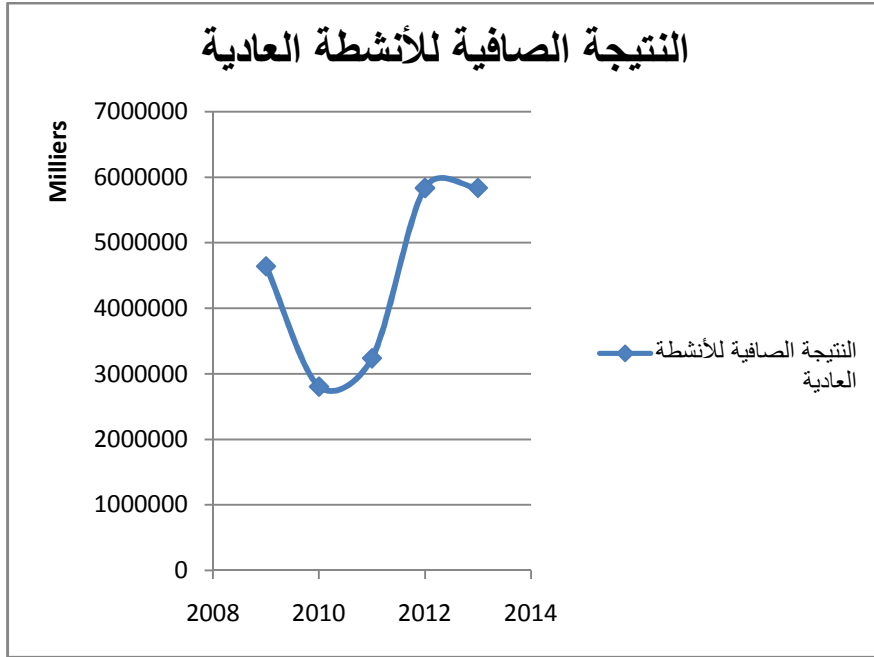
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-3)

التحليل وتفسير:

نلاحظ أن معدلات النتيجة العادية قبل الضريبة ينمو بشكل متذبذب حيث نلاحظ إنخفاض ملاحظ و يرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض نسبي كل من النتيجة العمليانية و النتيجة المالية مقارنة بسنة 2009 ، قدر هذا الإنخفاض في سنة 2010 بمعدل % 36,23 -، و إستمر هذا الإنخفاض ليصل إلى % 89,67 - في سنة 2011 ، أما بالنسبة لباقي السنوات فنلاحظ إرتفاع معدلات نمو النتيجة العادية قبل الضريبة ، إرتفاع تدريجيا من سنة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2012 معدل نمو قدر ب % 1764,15 ، و هي نسبة جد مرتفعة مسجلة خلال فترة الدراسة، و بالنسبة لسنة 2013 فكان معدل مقدر ب % 1,45 ، و هنا نلاحظ الإرتفاع كان جد عالي أما سنة 2012 فكانة هذه النسبة تشكل الذروة و هذا الإرتفاع راجع إلى إرتفاع نسبي النتيجة العمليانية و النتيجة المالية بالمقارنة كل سنة بالسنة التي تسبقها . و من هنا نستطيع أن نقول أن المؤسسة في هذه الحالة تسيطر على دورة الإستغلال.

9- تحليل و تفسير معدلات نمو النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

الشكل رقم (2-9):منحنى يبياني لمعدلات نمو نتيجة الصافية للأنشطة العادية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على جدول رقم (2-3)

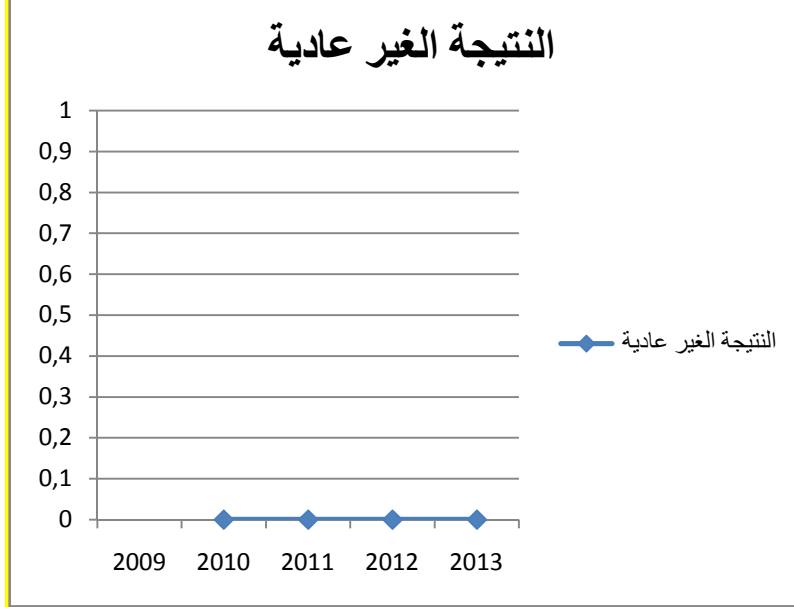
التحليل و تفسير:

- نلاحظ من خلال المنحنى أن معدلات نمو النتيجة الصافية للأنشطة العادية تنمو بشكل متذبذب بين السنوات ، حيث كانت سنة 2010 كانت جد منخفضة و هذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح خلال هذه السنة ، لكن في السنوات التالية كانت معدلات نمو نتيجة الصافية للأنشطة العادية مقبولة و ذات نسب مرتفعة خاصتا بالنسبة لسنة 2012 فقدر معدل النمو ب % 80,2 و هذه النسبة جد مرتفعة و يرجع هذا إلى تحكّم المؤسسة في إيراداتها و أعبائها و كذلك إرتفاع قيمة النتيجة العادية قبل الضريبة .

و نفس الشيء بالنسبة لكل من سنة 2011 و 2013 ، بالنسبة لسنة 2013 كان الإرتفاع بنسبة طفيفة جدا و هذا مع إرتفاع معدل النتيجة العادية قبل الضريبة لهذه السنة .

10 - تحليل و تفسير معدلات نمو النتيجة الغير العادية :

الشكل رقم (2-10) : منحنى بياني لمعدلات نمو النتيجة الغير العادية



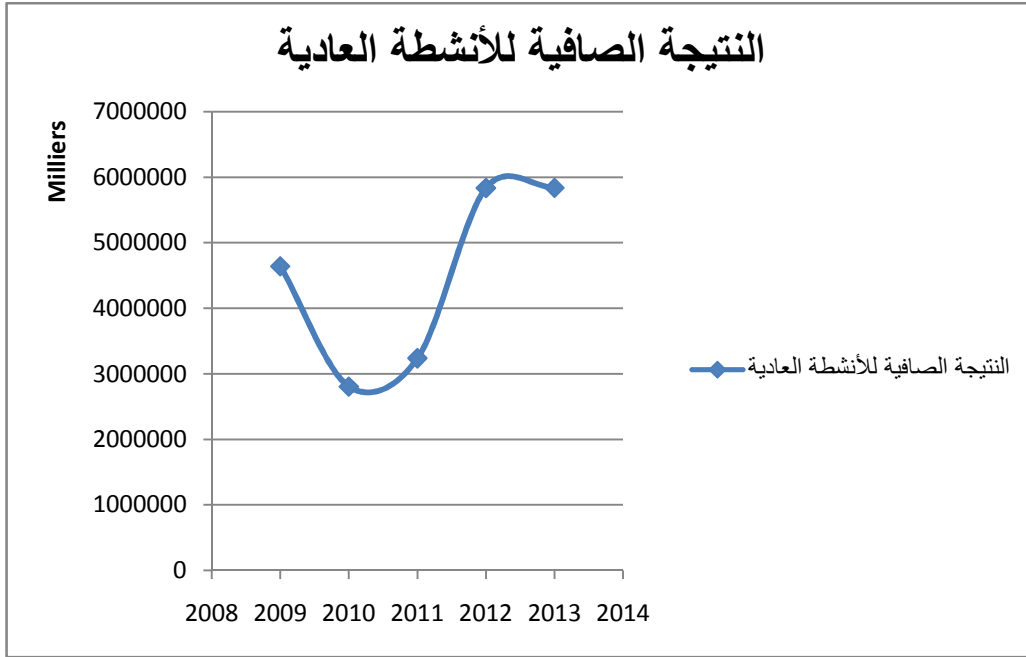
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (2-3)

التحليل و تفسير :

بالنسبة لمعدل النتيجة الغير العادية فإن المؤسسة لا تعتمد و لا تتعامل بي هذا المؤشر و هذا لانعدام النتيجة الغير العادية في المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار حاسي مسعود- و ذلك خلال فترة الدراسة . لهذا لم نقوم بتحليل هذه النتيجة.

11 - تحليل و تفسير معدلات نمو صافي نتيجة السنة المالية:

الشكل رقم (11-2) :منحنى بياني لمعدلات نمو صافي نتيجة السنة المالية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول (3-2)

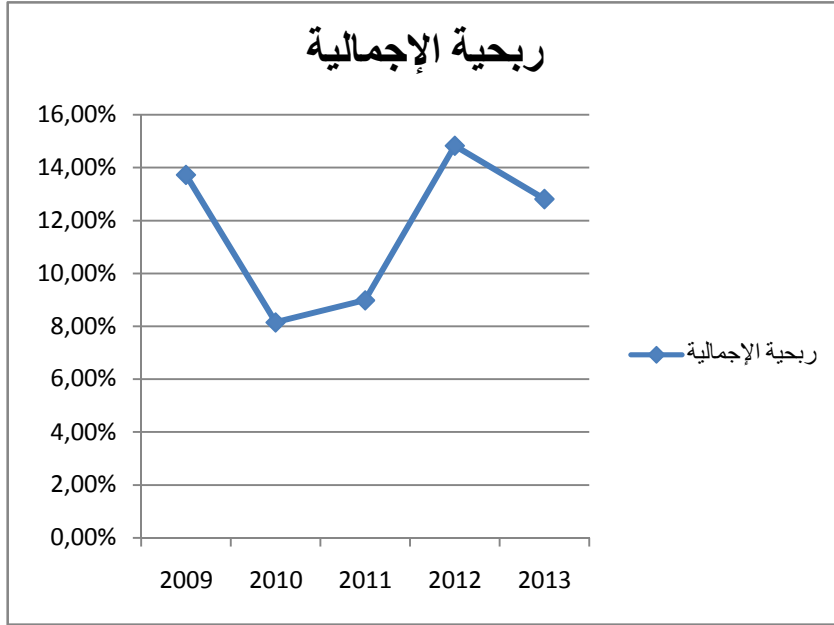
التحليل و تفسير:

- من المنحنى و الجدول رقم (11-2) ، نلاحظ أن معدلات نمو صافي نتيجة السنة المالية هيا نفسها معدلات النتيجة الصافية للأنشطة العادية ، و لهذا نقول أن التحليل هو نفسه تحليل السابق لمعدلات النتيجة الصافية للأنشطة العادية .

2- تفسير و تحليل معدلات الربحية ، و هنا كما سبق الذكر، ربحية نوعان ربحية الإجمالية ، و ربحية الاستغلال :

1 - تحليل و تفسير معدلات الربحية الإجمالية :

الشكل رقم (2-12) : منحى بياني لمعدلات الربحية الإجمالية



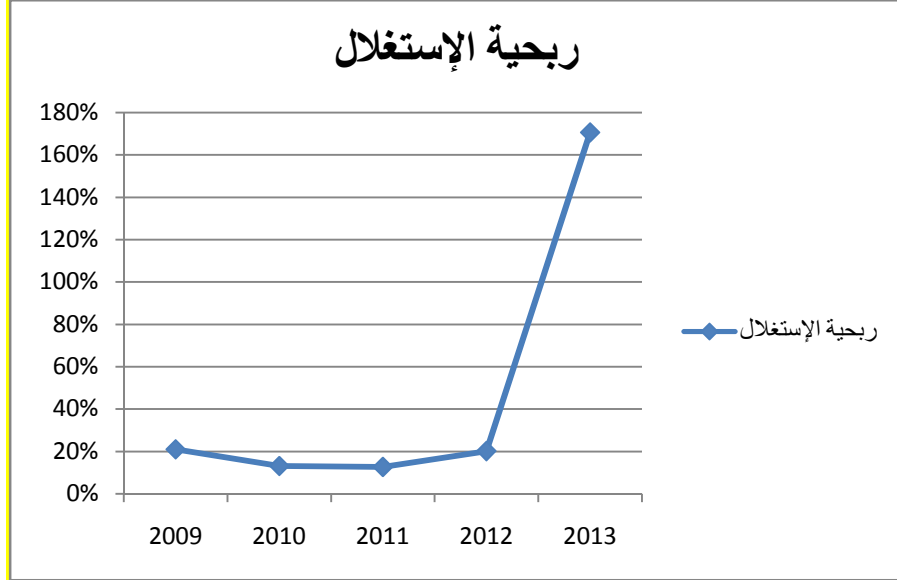
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-4)

التحليل و التفسير -

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن معدلات الربحية الإجمالية للمؤسسة تنمو بشكل متذبذب و طبيعي ، و هذا تبعا لنمو كل من الأعمال و النتيجة الصافية ، حيث نلاحظ أن أعلى معدل مسجل خلال هذه السنوات كان سنة 2012 بمعدل 14,82% ، بينما كان ثاني معدل مسجل سنة 2009 بمعدل 13,72% ، لتأتي بعدها سنة 2013 بمعدل 12,81% ، ليبدأ هذا المعدل بتراجع طفيف في كل من سنة 2011 بمعدل 8,89% ، و سنة 2010 بمعدل 8,15% ، و يرجع هذا النمو إلى قوة المؤسسة و قوة نشاطها خلال هذه السنوات و أيضا قوتها و قدرتها على توليد أرباح من المبيعات ، كما نلاحظ أن ربحية الإجمالية للمؤسسة ، أصبحت معبرا فعلا على الربح المحقق من النشاط العادي و غير العادي للمؤسسة ، و سبب هذا هو تجانس رقم الأعمال المؤسسة إضافة إلى التعبير النتيجة الصافية عن نشاط المؤسسة و هذا هو الشيء الجديد في التحليل .

2 - تفسير و تحليل معدلات ربحية الاستغلال :

الشكل رقم (2-13): منحني بياني لمعدلات نمو ربحية الاستغلال



المصدر من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-4)

التحليل و التفسير :

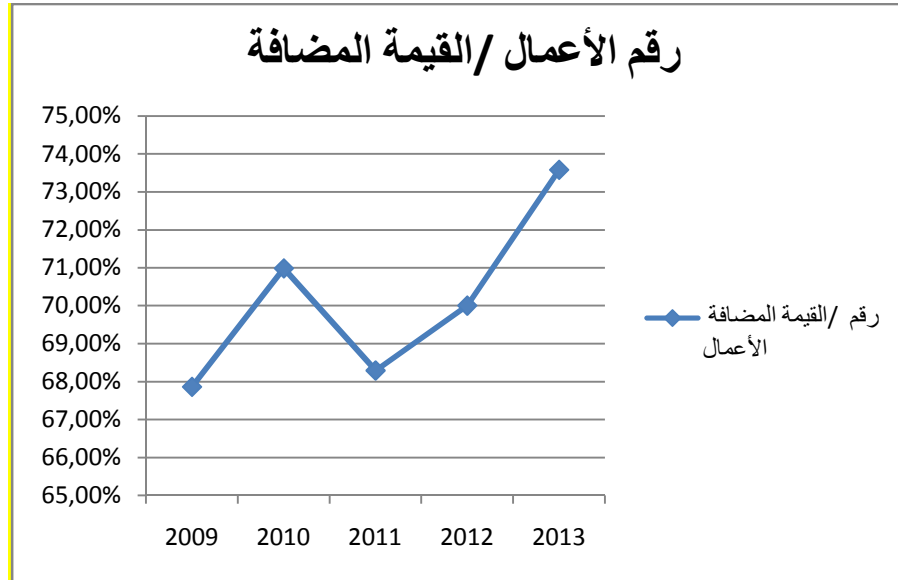
- نلاحظ من خلال المنحنى البياني لمعدلات نمو ربحية الاستغلال ، أن معدل متزايد و ينمو بشكل متذبذب في كل سنوات الدراسة ، حيث يصل معدل نمو ربحية الاستغلال إلى أعلى قيمة في سنة 2013 بمعدل 170,50% ، مع تراجع كبير لباقي السنوات ، حيث سنة 2009 وصل معدل نمو ربحية الاستغلال إلى 21% ، وبعدها سنة 2010 بمعدل 13,13% ، و بالنسبة لسنة 2011 فحققت هذه السنة معدل 12,71% ، ليواصل هذا النمو ارتفاعه فيصل إلى معدل 20,18% سنة 2012.

تحقق المؤسسة ربحية عالية في سنة 2013 ، رغم تناقص قيمة رقم الأعمال في تلك السنة ، و النتيجة العملية أيضا ، كما تجدر الإشارة إلى أن معدل ربحية الاستغلال أصبح فعلا مؤشر دالا على النشاط الأساسي في المؤسسة، فهنا يمكن القول أن المؤسسة قادرة على التحكم في نشاطها.

3- تفسير و تحليل معدلات توزيع النتيجة: و هنا نقوم بتحليل عدة مؤشرات منها :

1- تفسير و تحليل معدل (القيمة المضافة /رقم الأعمال)، (معيار التكامل) :

الشكل رقم (2-14) : منحى بياني لمعدلات (القيمة المضافة /رقم الأعمال):



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-5)

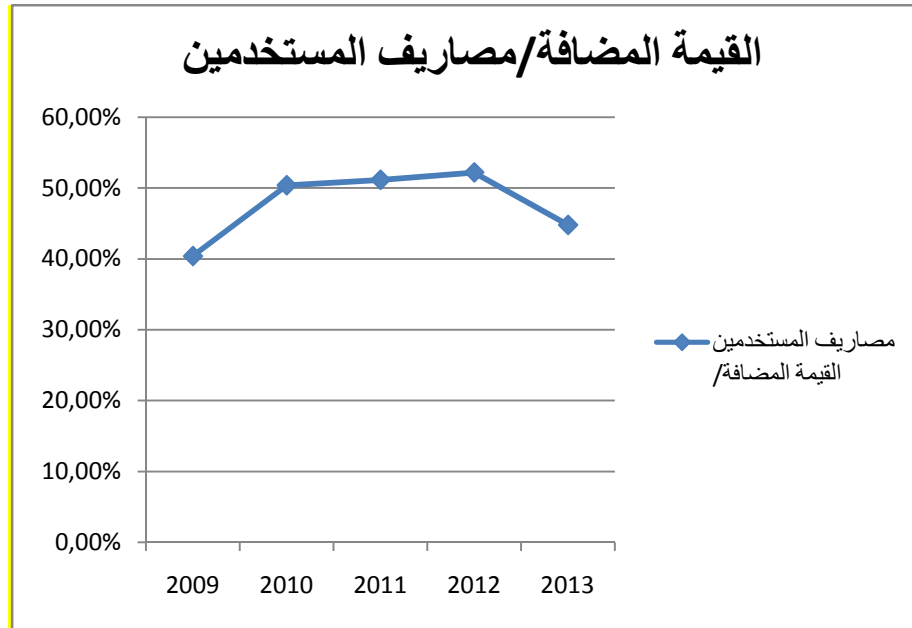
التحليل و التفسير :

- نلاحظ من خلال المنحنى أن معدلات معيار التكامل للمؤسسة محل الدراسة تنمو بشكل جيد و طبيعي مع

بعض الانخفاضات من سنة إلى أخرى ، حيث سجل معدل نمو معيار التكامل سنة 2009 معدل 76,87% ، و سنة 2010 كان نموها جيدا بمعدل 70,98% ، و سنة 2011 بمعدل 68,29% ، مع ارتفاع خفيف سنة 2012 بمعدل نمو 70% ، و تسجل سنة 2013 أعلى نسبة تكامل بمعدل 73,58% ، و من خلال المنحنى نستطيع أن نقول أن معدلات نمو معيار التكامل خلال سنوات الدراسة كانت إيجابية ، و يشير هذا قوة القيمة المضافة المحققة من نشاط الاستغلال في المؤسسة ، و نسبتها من رقم أعمالها ، و كذلك تزايد لرقم الأعمال من سنة إلى آخر و لهذا كانت معدلات نمو رقم الأعمال ذو قيمة موجبة . و يمتاز هذا المؤشر بثبات نسبي في أربع سنوات .

2 - تفسير و تحليل معدلات مصاريف المستخدمين/القيمة مضافة :

الشكل رقم (2-15) : منحني بياني لمعدلات نمو (مصاريف المستخدمين/القيمة مضافة)



المصدر : من إعداد الطالبة إعتقاد على الجدول رقم (2-5)

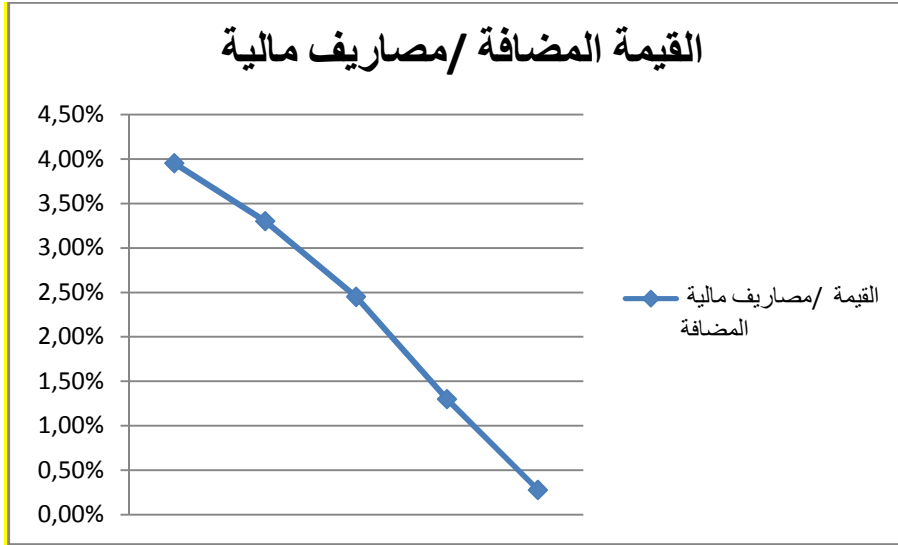
التحليل و التفسير :

- من خلال المنحني البياني لمعدلات نمو مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة ، نلاحظ أن هذه النسب أخذت نمو جيد و سجلت لها أعلى قيمة سنة 2012 بمعدل 52,12% ، و يليها سنة 2011 بمعدل 51,14% ، و يواصل هذا المعدل استقراره في سنة 2010 بمعدل 50,83% ، بينما كل من سنة 2013 و 2009 فكان معدل نموها منخفض قليلا عن السنوات السابقة و هذا بمعدلات 44,79% ، 40,41% ، و يدل هذا الارتفاع في المعدلات على أن أعباء العمال كانت أعلى من الإنتاجية ، كما يمكن أن نقول على الارتفاع المسجل سنة 2012 أنه يدل على مدى تحكم المؤسسة في تكاليفها و أيضا يدل أن المؤسسة حققت هيكل استغلال متلائم مع نشاطها .

و أيضا بالنسبة لأعباء المستخدمين فهي تشكل نسبة جدا منخفضة من رقم الأعمال ، و هذا مؤشر جيد .

3 - تفسير و تحليل معدلات مصاريف مالية / القيمة المضافة :

الشكل رقم (2-16) : منحنى بياني لمعدلات نمو مصاريف مالية / القيمة المضافة



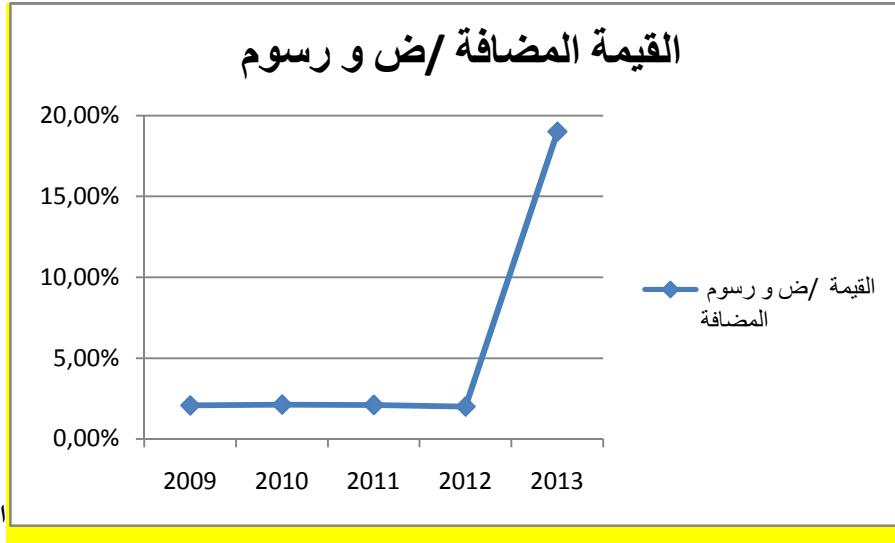
المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (2-5)

التحليل و التفسير :

- و من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات نمو مصاريف مالية / القيمة المضافة ، حيث كانت معدلات تنمو بشكل طبيعي بين سنوات من 2009 إلى غاية سنة 2013 ، و هذا المؤشر دلالة على مؤشر أثر الاستدامة ، و يعد هذا المؤشر أمر مهم جدا يعتمد عليه في التحليل ، و من الملاحظ أن نسب المصاريف المالية هي نسب ضئيلة جدا ، و هذا يدل على تأثير مصاريف المالية على القيمة المضافة ، و كذلك يدل على تحكم المؤسسة في مصاريف دورة التمويل بشكل لا يؤثر على كمية الأرباح .

4 - تحليل و تفسير معدلات نمو ض و رسوم / القيمة المضافة :

الشكل رقم (2-17) : منحنى بياني لمعدلات القيمة المضافة / ضرائب و الرسوم



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2-5)

التحليل و التفسير :

- تقيس هذه النسبة مدى ملائمة هيكل الاستغلال بالإضافة إلى كونها معيار لمعرفة مدى تأثير المصاريف

الجبائية على القيمة التي تضيفها المؤسسة من خلال نشاطها .

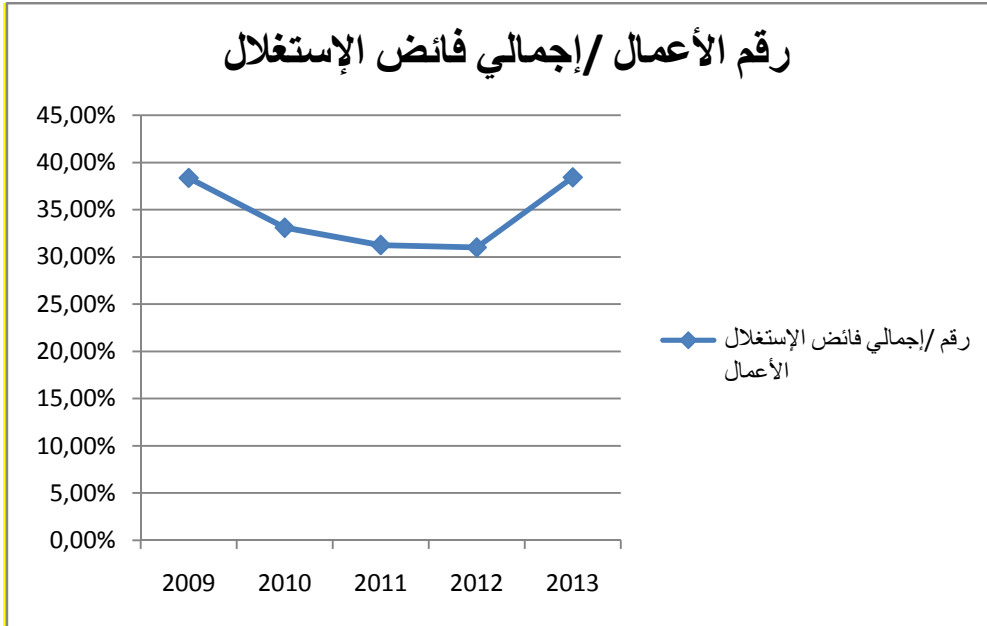
و من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات نمو مصاريف مالية / القيمة المضافة ، تنمو بشكل جيد و مستقر من 2009 إلى غاية سنة 2012 ، بالمعدلات التالية : 2,7% ، 2,12% ، 2,10% ، 2% .

وهذا مؤشر جيد لنشاط المؤسسة حيث نستطيع أن نقول أن المؤسسة من سنة إلى أخرى تحاول السيطرة أو التحكم في تكاليفها بغرض زيادة من الأرباح ، و أيضا يدل هذا المؤشر خلال 4 سنوات عن مدى قوة هيكل الاستغلال في المؤسسة .

و بالنسبة لأعلى قيمة كانت سنة 2013 بمعدل 18,99%، و هنا نقول أن المؤسسة فقدت السيطرة على تكاليفها و المعدل المحقق هو نسبة جد مرتفعة مقارنة بسنوات الماضية .

5 - تحليل و تفسير إجمالي فائض الاستغلال /رقم الأعمال :

الشكل رقم (2-18) : منحني بياني لمعدلات نمو (إجمالي فائض الاستغلال /رقم الأعمال)



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على الجدول رقم (2-5)

التحليل و التفسير :

- نلاحظ من خلال المنحني البياني أن معدلات مؤشر إجمالي الاستغلال، تنمو بشكل جيد و تقريبا يمكن القول أنها متساوية مع اختلاف بسيط حيث كل النسب محصورة بين 30% و 36% ، و هذا يدل على قدرة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار على توليد الخزينة بنفس النسب المتقاربة طيلة 5 السنوات و النسب هنا مرتفعة و هذا كافي لإشباع عدة عوامل، سبق التطرق لها في الجانب النظري .

الفرع الثاني : ربط نتائج الدراسة بالفرضيات:

-إن الدراسة التطبيقية و السعي إلى الوصول إلى نتائج علمية من خلالها يساعد على تبني أو نفي الفرضيات الموضوعية مسبقا كإجابات و تفسيرات مؤقتة للأسئلة أو المشكلات التي تم وضعها و التي بالضرورة تقدم الحل للإشكالية الخاصة بالبحث و عليه نحاول ربط ما تم التوصل إليه مع ما تم وضعه كتفسير.

الفرضية الأولى:

يمكن تقييم معدلات النمو في النشاط من خلال حساب التغيير السنوي في كل الأرصدة الوسيطة للتسير.

عند تحليل معدلات نمو النشاط يتضح لنا في كل رصيد أن القيم السنوية تتغير في كل رصيد و هذا بالإعتماد على سنوات الدراسة.

و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية :

يمكن لتأثير الأرصدة الوسيطة للتسير في ربحية المؤسسة من معرفة الوضعية نقاط السلب و الإيجاب لوضعية المؤسسة.

مؤشرات الربحية تصنف على أنها من نسب جدول حساب النتائج، وتمثل عناصرها في الارصدة الوسيطة للتسير و هذا ما يفسر وجود علاقة بين الارصدة و الربحية المحققة وعليه فإن أي تغييرات أو تطورات تطرأ في قيمة هذه الأرصدة سوف تؤثر إيجابا أو سلبا على ربحية المؤسسة.

و هذا ما يثبت صحة الفرضية .

الفرع الثالث: الاستنتاجات المتوصل إليها

بعد قيامنا بعملية تحليل وتفسير واختبار لفرضيات الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج :

- 1- بغية قياس الربحية نستخدم عدة مؤشرات ، حيث تعبر هذه المؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح من رقم أعمالها و تتعدد أهمها في مايلي:مؤشر إجمالي فائض الاستغلال مؤشر ربحية الإجمالية ، مؤشر ربحية الاستغلال.
- 2- حسب رقم الأعمال المسجل نستطيع القول أن المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار ،تنمو بشكل جيد من سنة إلى أخرى .
- 3-حسب الربحية الإجمالية و ربحية الاستغلال تبين لنا المستوى الجيد الذي هي عليه المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار و يعود هذا إلى تحكمها في المصاريف،وخاصتا منها مصاريف المستخدمين.
- 4- تتجسد الأرصدة الوسطية للتسيير في كل من :القيمة المضافة ،نتيجة الاستغلال،نتيجة خارج الاستغلال النتيجة الإجمالية ، نتيجة الالسنه المالية ، كذلك نجد رقم الأعمال .ألا أن هذه المؤشرات تختلف في الاستعمال من مؤسسة إلى أخرى .و حسب النشاط :صناعية ،تجارية ، خدماتية .

خلاصة الفصل الثاني:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي الدراسة ، و كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري و اختبار مدى تطبيقه مع الواقع العلمي ، و اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة . فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة و المتمثل في كل طريقة و أدوات جمع المعلومات ، التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات و تلخيصها و معالجتها . وكذا تحديد عينة الدراسة و متغيراتها و بعد هذه الخطوة قمنا بعرض و تحليل و تفسير النتائج التي توصلت لها دراستنا انطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها و معالجتها . و من ثم اختبار فرضيات الدراسة و يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل لها في هذا الفصل كالتالي:

- 1) الأرصدة الوسيطة للتسيير أداة يعتمد عليها في التحليل ؛
- 2) الربحية مقصد تسعى إليه كل مؤسسة ؛
- 3) باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير زادة فعالية تحليل الربحية و تشكيل النتيجة ؛
- 4) تحليل ربحية الشركة الوطنية للأشغال في الآبار باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ساهمة في تحديد العوامل المتحكممة في تحقيق ربحيتها و ذلك من خلال تحديد العناصر المؤثرة فيها إيجابا و سلبا عن طريق استخدام مؤشرات الربحية ؛
- 5) مؤشرات الربحية تصنف على أنها من جدول حساب النتائج و تتمثل عناصرها في الأرصدة الوسيطة للتسيير ؛
- 6) سعي المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار إلى تحقيق ربحية و هذا من خلال فترات الدراسة؛

الخاتمة:

أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تبحث باستمرار عن الوسائل التي تمكنها من البقاء و الاستمرار في نشاطها أو تطويرها بغية كسب مكانة في السوق و تحقيقها لأهدافها ، حيث تعد الربحية من بين الأهداف التي تسعى أي مؤسسة إلى تحقيقها. بمستويات مرتفعة ، مما يلزمها القيام بتحليل ربحيتها من سنة إلى آخر و البحث في العوامل التي أدت إلى تخفيض معدلها في حالة انخفاضه و معالجتها بأساليبها الخاصة. بما يتماشى مع نشاطها بالشكل الذي يسمح لها بإعادة تدارك ذلك الوضع ، أو أستمروا في نفس الاتجاه و أن تطبيق نفس الأساليب في حالة تحقيقها لمعدلات ربحية مرتفعة و الحفاظ عليها .

و انطلاقا من ذلك قمنا بإسقاط الموضوع على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في الشركة الوطنية للأشغال في الآبار- حاسي مسعود ، و هذا لمحاولة معرفة مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأرصدة الوسيطة للتسيير لتحليل ربحيتها . لنصل في الأخير إلى جملة من النتائج من خلالها نحاول الإجابة عن إشكالية الموضوع ، كما يمكن ذكر اختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات والاقتراحات وأحيــــــــــــرا آفاق البحث كما يلي :

أولا : نتائج البحث :

أ- النتائج النظرية :

1. الاعتماد على الأرصدة الوسيطة للتسيير يساعد في تحليل الربحية ؛
2. سعي المؤسسة الاقتصادية لتحقيق الربحية من خلال العلاقة بين النتائج و رقم الأعمال التي تحققها المؤسسة؛
3. مؤشرات الربحية دلالة على قدرة المؤسسة على توليد أكبر قدر ممكن من الأرباح؛
4. استخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير مكننا من زيادة فعالية تحليل النتائج و الربحية و هذا ما سمح لنا بقوة التفسير و تحليل نتيجة الربحية ؛
5. مؤشرات الربحية تصنف على أنها من نسب جدول حسابات النتائج؛
6. العلاقة بين الربحية و الأرصدة تظهر من خلال تأثير سلبي أو إيجابا على ربحية الشركة.

ب-النتائج التطبيقية:

1. تشهد معدلات نمو نشاط شركة ENTP تذبذبات (إنخفاض و ارتفاعا) ، خلال سنوات الدراسة و السبب هنا راجع إلى طبيعة كل مؤشر و مكوناته و اعتماد المؤسسة على مثل هذا المؤشر ؛
2. حققت الشركة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP -حاسي مسعود- معدلات ربحية في المستوى المطلوب خلال سنوات الدراسة ، و يفسر ذلك على أنها استطاعت أن تحقق فائض مالي من خلال ممارستها لنشاطها بالشكل الذي يضمن لها الصمود في الأوضاع الاقتصادية الحرجة ؛
3. تحليل ربحية شركة ENTP باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير ساهمت في تحديد العوامل المتحكممة في تحقيق ربحيتها و ذلك من خلال تحديد العناصر المؤثرة فيها إيجابا أو سلبي عن طريق استخدام مؤشرات الربحية ؛

5. من الملاحظ كل من (مصاريف مستخدمين ، ضرائب و رسوم ، الأعباء المالية ، رقم الأعمال) لها تأثير كبير الشركة محل الدراسة و هذا راجع إلى تحكم المؤسسة في نشاطها و مصاريفها.

6. بالنسبة لمعدلات نمو النشاط لسنة 2010 تشهد إنخفاض ملحوظ عن باقي السنوات.

ثانيا : إختيار الفرضيات :

من خلال دراستنا التطبيقية يمكننا إختيار الفرضيات كمايلي:

1. تتعلق الفرضية الأولى بكيفية تقييم معدلات النمو في نشاط المؤسسة، فعند إتمادنا على التحليل قمنا بحساب التغيير في النشاط و هذا بالمقارنة بين التغيير السنوي في القويم و التوصل إلى تقييم هذه المعدلات .

2. تتعلق الفرضية الثانية بالتأثير النسبي للأرصدة الوسيطة على ربحية المؤسسة ، فربحية تتأثر سلبا أو إيجابا بالأرصدة الوسيطة لأن كل رصيد يؤثر على الربحية عن طريق مكوناته .

- مما سبق نكون قد أثبتنا صحة الإشكالية للدراسة :

"إن إتماد المؤسسة الوطنية للأشغال في الابار على الأرصدة الوسيطة للتسير يساهم في تحليل ربحيتها "

ثالثا : التوصيات :

بعد تناول لموضوع إستخدام الأرصدة الوسيطة للتسير كأداة لتحليل الربحية ، و التطرق لأهم الجوانب المهمة في هذا المجال و بعد إستخلاص نتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات و يمكننا إقتراح جملة من التوصيات كالتالي :

1. على المؤسسة التوسع في إستثمار القدرات المتاحة من أجل تعظيم الربحية ؛

2. نظرا لخبرة المؤسسة في مجال الحفر نقترح توسيع نشاطها على المستوى العالمي ؛

3. زيادة خدمات الشركة و التخلي عن العمال الذين لا يكتسبون خبرات .

رابعا : آفاق الدراسة :

إن موضوع الربحية يعد من المواضيع المهمة والتي تحظى باهتمام الكثير من المنظرين الباحثين والتي لا تزال تحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح الأفكار وبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تساهم في إثراء معارفنا وتطلعاتنا، والتي لم تتمكن من الإلمام بها في بحثنا هذا منها :

- دراسة العلاقة بين التكاليف و الإيرادات و استخدامهما في تحقيق الربحية ؛
- دراسة العوامل المتحكمة في تحقيق الربحية باستخدام دراسة المقارنة بين مجموعة من المؤسسات خدمية ،صناعية، و تجارية ؛
- دراسة مدى نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؛
- تحديد الصعوبات و العوائق التي واجهت المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي و أثره على ممارستها لنشاطها.

قائمة المراجع:

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

- الكتب :

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية : دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
2. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
3. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
4. عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2009.
5. منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"، طبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

II البحوث الجامعية :

ب- مذكرات الماجستير والماستر :

1. بشير دريدي، سياسات المزيغ التسويقي و أثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص دراسات إقتصادية، ورقلة، 2006.
2. جبر حسن أبو زعيتير، ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2004.
3. حنان غيلاني، العوامل المتحكمة في تحقيق الربحية باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وفق للنظام المحاسبي المالي، غزة، 2004، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، ورقلة، 2010.
4. كمال بن عزوز، منهجية التحليل المالي في مركزية الميزانيات لبنك الجزائر، جامعة ورقلة، 2010.
5. نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
6. إيمان شيبية، الأرصدة الوسيطة للتسيير كأداة لتحليل النتائج وفق للنظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، ورقلة، 2010.

III - المقالات و المجلات :

- 1 . محمد بدر الدين الرياحي، تحليل مؤشرات الربحية في مصارف الرشيد ، مقالة في مجلة الباحث العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد السابع عشر ، السعودية، 2000.
- 2 . وليد صيام، حسني خريوش، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن، مقالة في مجلة الباحث لجامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، مجلد 16 ، عدد 2، سنة 2002.

V - الملتقيات :

- 1 . منور أوسرير، محمد مجبر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية " حالة جدول حساب النتائج"، ملتقى دولي ، المركز الجامعي بالوادي ، 17-18 جانفي 2010.

ثانيا: المراجع والمصادر وباللغة الأجنبية :

I- الكتب :

1. Pierre conso, Farouk Hemici, **Gestion Financier l'entreprise**, 9 Edition, Dunod, Paris 1999.
2. Jean-luc Bazet , Pascal Faucher, **Finance d'entreprise « Manuel & Applications »**, epreuve06, Nathan 2007.
3. Tayeb Zittuon, **Analyse Fianancier**, Berti Editions, Alger, 2003.
4. Cabinet Alliance Experts/CPE Sonatrach,, **Système comptabl « Financier compte de resultat »**,